

الفصل الخامس

المتغيرات المحددة لمشاركة
الزوجة العاملة في القرارات الأسرية

obeikandi.com

المحتويات

تمهيد.

- أولا : المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية .
- ثانيا : المتغيرات التعليمية والثقافية .
- ثالثا : متغيرات المكانة العائلية (الاجتماعية والاقتصادية) .
- رابعا : متغيرات الحالة العملية (العمل) .
- خامسا : الخلاصة .

obeikandi.com

تمهيد:

تمثل دراسة الأسرة أهمية كبرى عند المفكرين الاجتماعيين، وذلك من منطلق كون الأسرة النواة التي يتأسس من خلالها المجتمع، فالأسرة كما تؤكد أدبيات التنشئة الاجتماعية، هي الخلية الأولى التي تتشكل فيها أنماط سلوك الفرد وقيمة اتجاهاته المختلفة نحو المجتمع ودوره فيه . وما من شك أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي بعد اكتشاف النفط، أثرت في مكانة المرأة في المجتمع، وفي طبيعة النظرة إليها، وذلك نتيجة لعوامل متعددة سببت التغير، وأهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الاقتصادي، فالأسرة تغيرت من حيث نمطها وحجمها، كما تأثر السلوك الإيجابي وأساليب التنشئة الاجتماعية، وتغيرت بعض العادات والتقاليد المرتبطة بجوانب الحياة الأسرية المختلفة، وإذا كانت الأسرة تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت، فإن هذه التغيرات قد ظهرت على الأسرة بانتشار الأسرة النواة Nuclear Family، وهي الأسرة التي ظلت مركز التناسل ومصدر الرعاية الأولية لأفراد الأسرة . ويعود السبب في تقلص حجم الأسرة الممتدة إلى اختفاء الدور الوظيفي لها، إذ أصبحت مؤسسات الدولة تقوم عنها بهذا الدور، بالإضافة لانخفاض ظاهرة تعدد الزوجات؛ نتيجة لزيادة درجة التعليم والوعي الاجتماعي الذي نالت المرأة قسطاً منه بسبب عملية التغير والتحديث التي حدثت في المجتمع .

وارتباطاً بذلك وقعت تغيرات طرأت على حياة المرأة السعودية خصوصاً داخل الأسرة وخارجها خلال مدة التحول التي واكبت ظهور النفط وتصديره ،ويمكن رصد هذه التغيرات على النحو الآتي:

١- فتح المجال للمرأة بالتعليم والاستمرار فيه، حتى أعلى الدرجات .

٢- خروج المرأة للعمل، حيث أصبحت تشكل مصدر دخل اقتصادي مهم بالنسبة لكثير من الأسر .

٣- تغير مكانة المرأة والنظرة إليها سواء على صعيد المجتمع العام أو على صعيد الأسرة بشكل خاص .

٤- تأخر سن الزواج بالنسبة للمرأة .

٥- لم يعد الزوج أو الرجل بشكل عام العائل الوحيد للأسرة، بل تشاركه في ذلك المرأة والأبناء .

وهكذا أصبحت الأسرة في المجتمع السعودي الحديث أكثر تحراً إلى حد ما من سلطة العائلة الكبيرة، فلم تعد القرارات الخاصة بالزوجين وبأولادهما تخص أحداً غيرهما، ولم يعد يتدخل فيها أطراف أخرى داخل النطاق العائلي .

ونتيجة للتحويلات التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع عموماً، والأسرة خصوصاً، أصبحت المرأة أكثر وعياً ومطالبة بحقوقها . ويُعدّ اتخاذ القرار من أكثر الموضوعات التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للمرأة في أي مجتمع، والمجتمع السعودي كذلك، فعلى أساسه يتحدد مستقبلها، وسعادتها، وسعادة أسرتها، فبدأت تطالب وتصر على مشاركة الرجل في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، وأصبح ذلك مصدراً للتوتر الأسري؛ نظراً لتعنت الرجل في أحيان كثيرة في السماح للمرأة بالمشاركة، حتى في القرارات التي تمس حياتها بشكل مباشر .

وتعدّ مشاركة المرأة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من المتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، ومنها : السن، عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، الاستقلال المادي للزوجة، انتمائها العائلي، وعملها، وتعليمها، وثقافتها، وسوف نعرض بالتحليل لكل متغير من هذه المتغيرات :

أولاً : السن بوصفه متغيراً محدداً لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية :

لقد أوضحت بعض الدراسات تأثير السن على شخصية الأفراد، وطريقة تعاملهم مع المواقف المختلفة في الحياة، فكلما زاد سن الفرد، وتقدم في العمر، كلما نضجت شخصيته، وزادت خبرته في الحياة، وهي الخبرة التي تمكنه من التعامل بمهارة أكثر مع مواقف الحياة اليومية. ولقد أدرجت بعض الدراسات السن بوصفه عاملاً من العوامل المحددة لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، ففي دراسة " الصديقي " ثبت أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرارات الأسرية باستثناء مرحلة تبني قرار تعليم البنات (الصديقي، ١٩٩٨م). أما دراسة " الساعاتي " فقد توصلت إلى أن سيطرة الزوجة تزداد في الأسرة، كما ترتفع مشاركتها في القرارات الأسرية، كلما كبرت في السن وطالت مدة زواجها، في كل من الريف والحضر (الساعاتي، ١٩٧٢م).

جدول رقم (٢٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج موافقة الزوجة إذا رغب في شراء سلعة معينة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (%)
- دائماً	١٢٨	٣٥٫٨
- أحياناً	٢٠٢	٥٢٫٥
- نادراً	٢٨	٧٫٣
- لا	١٦	٤٫٢
- من دون إجابة	١	٠٫٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن نسبة (٣٥٫٨ %) أجابت بأن الزوج دائماً

يأخذ موافقة الزوجة، بينما ذكرت نسبة (٢٥ر٥٪) أنه أحياناً ما يفعل ذلك، في حين أن نسبة (٧, ٣٪) أجابت بأنه نادراً ما يأخذ موافقتها، بينما أكدت نسبة (٥٤ر٢٪) بأنه لا يأخذ موافقتها .

جدول رقم (٢٣)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة (*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته سن الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠,٠٤	٢١,٦	٦,٧	٢٣	٤,٣	١	٨,٧	٢	٥,٦	١٣	٣,٠	٧	٢٥ سنة فأقل
		٣٤,٩	١١٩	٢,٥	٣	٦,٧	٨	٥,٧	٦٨	٣٣,٦	٤٠	٢٦ - ٣٠ سنة
		٢٤,٦	٨٤	١,٢	١	٦,٠	٥	٥,٤	٤٦	٣٨,١	٢٢	٢١ - ٣٥ سنة
		٢١,٧	٧٤	٨,١	٦	٤,١	٣	٤,٥	٣٤	٤١,٩	٢١	٣٦ - ٤٠ سنة
		١٢,٠	٤١	٩,٨	٤	١٩,٥	٨	٣,٦	١٥	٣٤,١	١٤	٤١ سنة فما فوق
		١٠٠,٠	٣٤١	٤,٤	١٥	٧,٦	٢٦	٥١,٦	١٧٦	٣٦,٤	١٢٤	المجموع

(*) من دون إجابة (٤٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٢٣) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا (٢١,٦)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٤)، الأمر الذي يعني وجود علاقة بين المتغيرين، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أنه كلما ارتفع سن الزوجة كلما زادت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة ما، حيث نلاحظ أن الزوجات في سن (٢١ - ٣٥ سنة) بلغت نسبة أخذ الأزواج موافقتهم دائماً في حال رغبتهم في شراء سلعة (٣٨,١٪)، ونسبة (٤١,٩٪) في سن (٣٦ - ٤٠ سنة)، وذلك يرجع إلى أنه بتقدم الزوجة في العمر تتضح

شخصيتها، وتزداد خبرتها، ويكتمل إدراكها النفسي والاجتماعي، وبشكل عام فقد ارتفع سن الزواج في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية؛ لأن الأغلبية من الشباب يلتحقون بالتعليم بمراحله المختلفة، ويستغرقون فيه عدة سنوات، تتلوها مدة من الاستقرار المادي، والاستعداد للزواج، وبالنسبة للشابات أيضاً، فإنهن يكملن تعليمهن الجامعي، ثم يعملن بعد ذلك مدة عام أو عامين، ولذلك نجد أن أغلبية الشابات يتزوجن في السن (٢٣ - ٢٥ سنة)، والشباب في سن (٢٧ - ٣٢ سنة).

جدول رقم (٢٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٨٣	٣٢	- الزوج
٦٨	١٦	- الزوجة
٨١٨	٣١٥	- الاثنان معاً
١٦	٦	- أخرى
١٦	٦	- لم تجب
١٠٠	٣٨٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٢٤) بن نسبة (٨,٤%) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٦,٨%) بأنها الزوجة، فيما أكدت نسبة (٨,٨١%) بأنهما الاثنان معاً.

جدول رقم (٢٥)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		الاثنان معاً		الزوج		الزوجة		من يتخذ القرار بعدد الأبناء سن الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
		٠.٠٥	٢٠.٩	٦.٨	٢٢	-	-	٩٥.٧	٢٢	-	-	
		٣.٥	١١٩	-	-	٨٤.٠	١٠٠	٦.٧	٨	٩.٢	١١	٢٦ - ٣٠ سنة
		٢٤.٦	٨٢	٦.٠	٥	٨٧.٢	٦٥	١٠.٨	٩	٤.٨	٤	٣١ - ٣٥ سنة
		٢١.٤	٧٢	-	-	٧٩.٢	٥٧	٦.٩	٥	١٣.٩	١٠	٣٦ - ٤٠ سنة
		١١.٩	٤٠	٢.٥		٨٥.٠	٣٤	٥.٠	٢	٧.٥	٣	٤١ سنة فما فوق
		١٠٠.٠	٣٣٧	١.٨		٨٢.٥	٢٧٨	٧.١	٢٤	٨.٦	٢٩	المجموع

(×) بدون إجابة ٤٨ .

يتضح من الجدول رقم (٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^٢ (٢٠.٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) حيث يتضح من بيانات الجدول أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين بلغت (٧، ٩٥) في السن (أقل من ٢٥ سنة) بينما في السن (من ٢٦ - ٣٠ سنة) بلغت (٨٤، %)، في حين بلغت (٧٨.٣ %) في السن (من ٣١ - ٣٥ سنة). وقد يرجع ذلك إلى كون الزوجة هي المسؤولة بشكل مباشر عن عملية الحمل والولادة، مما يجعل قرارها في هذه الحالة ضرورياً، إذ يعتمد ذلك على حالتها الصحية وسنها، وخصوصاً أنه من الناحية الطبية ينصح الأطباء المرأة بعدم الإنجاب بعد سن الثلاثين، هذا طبعاً في حالة كون الزوج متقهماً لهذا الأمر، إذ إنه على الرغم من أن حالة الزوجة الصحية والعمرية لا تسمح أحياناً بإنجاب عدد أكبر من الأبناء، إلا أن بعض الأزواج يصرون على ضرورة حمل الزوجة، وإلا سيتزوج امرأة أخرى، خصوصاً

إذا أنجبت الزوجة بنات فقط، فتستمر في الحمل على أمل أن تتجب الولد الوارث، إذ إن الأسرة تقاس قوتها عن طريق عدد الأبناء الذكور، فالطلب لا يزال عالياً على الأبناء الذكور في الأسرة الخليجية عموماً، ولا تستطيع الزوجة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي المريح إلا بعد إنجاب الابن الوارث (الرميحي، ١٩٨١م، ١١٠) .

وارتباطاً بذلك توضح معطيات الدراسات الميدانية أن الزوجين معاً هما اللذان يتخذان القرار بعدد الأبناء، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين (٨١٫٨٪) وتمثل أعلى نسبة، حيث بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٨٫٣٪) فقط، بينما بلغت (٦٫٨٪) من قبل الزوجة، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة؛ نتيجة للتغيرات السريعة التي شهدتها المجتمع السعودي الناتجة عن الطفرة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور قيم واتجاهات جديدة مواكبة لهذه التغيرات، والأسرة السعودية، ومكانة المرأة السعودية في المجتمع عموماً، وبالأسرة بصفة خاصة من ضمن هذه التغيرات، مما جعل العلاقة بين الزوجين علاقة مشاركة وسلطة مشتركة، وذلك بعد أن كانت سلطة الزوج مطلقة في اتخاذ القرارات الأسرية، ومنها عدد الأبناء، واتصلاً بذلك توصلت دراسة « الصديقي » من ضمن نتائجها إلى أنه لا توجد علاقة بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قرار تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات (الصديقي، ١٤٠٨هـ) .

جدول رقم (٢٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة
ماذا ينبغي أن تكون

النسبة (%)	التكرار (ك)	البيانات
٣٩	١٥	- أن تطيعه دائماً
٢٩٦	١١٤	- أن تطيعه في الأمور التي تفتتح بها
٢١	٨	- أن تراجعها في بعض الأمور
٦٠٥	٢٣٣	- أن تتشاور معه، وتحاول إقتاعه بوجهة نظرها
٣١	١٢	- أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة
٠٣	١	- أخرى
٠٥	٢	- لم تجب
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن نسبة (٣٩%) أجابت أن تطيعه دائماً، بينما أجابت نسبة (٢٩٦%) أن تطيعه في الأمور التي تفتتح بها، في حين أن نسبة (٢١%) أن تراجعها في بعض الأمور، بينما أجابت نسبة (٦٠٥%) أن تتشاور معه، وتحاول إقتاعه بوجهة نظرها، وذكرت نسبة (٣١%) أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة .

جدول رقم (٢٧)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وماذا ينبغي أن تكون العلاقة بين الزوج
والزوجة^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		أن تنص على وجهة نظرها ما دامت صحيحة		أن تتشاور معه وتحاول إقناعه		أن تراجع في بعض الأمر		أن تطيعه في الأمور التي تفتح بها		أن تطيعه دائماً		العلاقة بين الزوجة والزوج سن الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٩ غير دالة	١١.١	٦.٨	٢٢	-	-	٤.٣	١	٥.٥	١٣	-	-	٢.٨	٨	٤.٣	١	٢٥ سنة فأقل
		٣.٥	١١٩	٠.٨	١	٢.٥	٣	٦.٥	٧٨	٢.٥	٣	٢.٥	٢٨	٥.٠	٦	٢٦ - ٣٠ سنة
		٢.٨	٨٤	-	-	٣.٦	٣	٥.٥	٥٠	١.٢	١	٣.٣	٢٨	٢.٤	٢	٣١ - ٣٥ سنة
		٢.٢	٧٢	-	-	٢.٨	٢	٥.٥	٤٠	٤.٢	٣	٢.٩	٢٣	٥.٦	٤	٣٦ - ٤٠ سنة
		١.٣	٤١	-	-	٢.٨	٢	٥.١	٢٣	-	-	٣.٦	١٥	٢.٤	١	٤١ سنة فما فوق فوق
		١٠.٠	٣٣٩	٠.٣	١	٣.٢	١١	٦.٢	٢٠٤	٢.١	٧	٣.١	١٠٢	٤.١	١٤	المجموع

(*) من دون إجابة (٤٦).

يتضح من الجدول رقم (٢٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة
٢.١ (١١.١٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى
(٠.٩٪)

جدول رقم (٢٨)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

مستوى الدالة	قيمة كآ	المجموع		أخرى		تحاول إقناعه		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تتركه يفعل ما يريد		تصر على ضرورة المشاركة		موقف الزوجة إذا لم يأخذ الزوج برأيها سن الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
آر غير دالة	١٣ر٣	٦٨	٢٢	-	-	٧٨٢	١٨	-	-	-	-	٢١	٥	٢٥ سنة فأقل
		٢٤٨	١١٨	-	-	٦٢٧	٧٤	٢ر٥	٣	٢ر٤	٤	٣١ر٤	٣٧	٢٦ - ٣٠ سنة
		٢٤٥	٨٢	١ر٢	١	٦٠٢	٥٠	١ر٢	١	١ر٢	١	٣٦ر١	٣٠	٢١ - ٢٥ سنة
		٢١٨	٧٤	-	-	٧١٦	٥٢	-	-	٤ر١	٣	٢٤ر٣	١٨	٢٦ - ٤٠ سنة
		١٢١	٤١	-	-	٧٠٧	٢٩	٢ر٤	١	-	-	٢٦ر٨	١١	٤١ سنة فما فوق
		١٠٠٠	٣٢٩	٠ر٢	١	٦٦١	٢٢٤	١ر٥	٥	٢ر٤	٨	٢٩ر٨	١٠١	المجموع

(×) من دون إجابة (٤٦) .

وتضح من الجدول رقم (٢٨) عدم وجود علاقة بين متغير السن وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها، حيث بلغت قيمة كآ (١٣ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى ارتباطاً من متغير السن (سن الزوجة) كسيطرة بعض القيم والتقاليد التي تفرض أشكالاً محددة للعلاقة، تتجاوز أحياناً فاعلية تأثير العديد من المتغيرات الحديثة، كالتعليم أو عمل المرأة وحصولها على دخل أو تحقيقها لاستقلال اقتصادي .

جدول رقم (٢٩)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة
إذا لم يأخذ زوجها برأيها

النسبة (%)	التكرار (ك)	البيانات
٢٨٦	١١٠	- تصر على ضرورة المشاركة
٢٣	٩	- تتركه يفعل ما يريد
٢٣	٥	- تستعين بالأقارب للضغط عليه
٦٧٠	٢٥٨	- تحاول إقناعه
٠٣	١	- أخرى
٠٥	٢	- لم تجب
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢٩) أن نسبة (٢٨٦٪) من المبحوثات أجابت بأنها تصر على ضرورة المشاركة، بينما أشارت نسبة (٢٣٪) إلى أنها تتركه يفعل ما يريد، في حين أجابت نسبة (١٣٪) بأنها تستعين بالأقارب للضغط عليه، وأجابت نسبة (٦٧٠٪) بأنها تحاول إقناعه .

جدول رقم (٣٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		أطلب الطلاق		أستعين بالأقارب		أرضى بالأمر الواقع		أوافق عن رضا		موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠٥ دالة	٢٨٠	٢٨.٩	١١١	١١.٧	١٣	٥٥.٩	٦٢	٥.٤	٦	٢٦.١	٢٩	٩.٩	١	من ٠ - طفلين
		٤٠.٦	١٥٦	١٤.٩	٢٢	٣٨.٥	٦٠	٥.١	٨	٤١.٠	٦٤	١٣.٣	١	من ٢-٤ أطفال
		٢٣.٤	٨٦	١١.٦	١٠	٣٥.٢	٣٢	٧.٠	٦	٤١.٩	٣٦	٢.٣	٢	من ٥-٦ أطفال
		٨.١	٣١	٩.٧	٣	١٢.٩	٤	٣.٢	١	٧١.٠	٢٢	٣.٢	١	من ٧ أطفال فما فوق
		١٠٠.٠	٣٨٤	١٢.٥	٤٨	٤١.١	١٥٨	٥.٥	٢١	٣٩.٣	١٥١	١٦.٦	٦	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٠) وجود علاقة بين عدد أطفال الزوجة، وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، حيث بلغت قيمة كا^٢ (٢٨٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٥) حيث تبين معطيات الجدول أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما شكل نقطة ضعف عند الزوجة، حيث تضطر للرضى بالأمر الواقع بسبب أطفالها، ونلاحظ أن نسبة من ترضى بالأمر الواقع، ولديها طفلان، بلغت (٢٦.١ %)، في حين بلغت نسبة رضا من لديها خمسة أطفال أو ستة أطفال بالأمر الواقع (٤١.٩ %)، في حين بلغت نسبة رضا من لديها سبعة أطفال أو أكثر بالأمر الواقع (٧١.٠ %)، وفي المقابل نجد أن نسبة من تطلب الطلاق في حالة زواج زوجها بزوجة أخرى ترتفع في حالة وجود عدد قليل من الأطفال، فنلاحظ في حالة

وجود طفلين أن نسبة من تطلب الطلاق بلغت (٩٠.٥٥٪) أما في حالة وجود خمسة أطفال أو ستة فبلغت النسبة (٢٧.٢٠٪)، وفي حالة وجود سبعة أو أكثر من الأطفال بلغت نسبة من تطلب الطلاق (٩٠.١٢٪)، وذلك لأنه يحق للزوج الاحتفاظ بالأبناء لديه بعد سن معينة، وفي حالة زواج الأم المطلقة، يحق له أخذ الأبناء في أي سن^(x).

وتشير « نادية يوسف » بخصوص منزلة الزوجة والتقويم لهذه المنزلة من خلال مؤشرات السلوك التناسلي، حيث تسوق الكاتبة الأدلة في مقالها المفصل عن المرأة إلى أن المرأة تحتل مركزاً تابعاً في جميع المجالات، وتستمد قدراً من القوة خلال الدور الذي تضطلع به زوجة ودور الأمومة المرتبط به، إذ يمثل الطفل شكلاً أكثر بكثير من أشكال التأمين الاجتماعي ضد الطلاق أو تعدد الزوجات الذي يتهدد المرأة، إذ إن المرأة تستمد منزلة رفيعة من الأمومة حتى وإن طلقت أو نبذت من أجل زوجة ثانية؛ لذلك علينا أن نتوقع أن تواصل المرأة أنشطة الإنجاب طوال سنواتها التناسلية . (رسام، ١٩٨٤م ، ٢٣ - ٢٤) . والملاحظ أن عدد أولاد الزوجة يدفعها إلى الرضى والقبول بالأمر الواقع، ويمثل لها تأميناً ضد الطلاق، ولكن ليس ضد تعدد الزوجات، ففي مجتمعنا كثير من حالات الزوجات اللاتي يضطررن لقبول ذلك في ظل وجود أولاد وغياب أي خيارات أمام الزوجة أفضل من وضعها الذي هي فيه .

جدول رقم (٣١)

(x) تُعدّ ظاهراً تعدد الزوجات والطلاق ظاهرتين اجتماعيتين مهمتين في المجتمع السعودي، ومع أن ظاهرة تعدد الزوجات تقلصت نسبياً، إلا أنها ما زالت موجودة ومنتشرة في بعض الفئات الاجتماعية، والملاحظ أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للزوج يُعدّ من العوامل التي تدفع الزوج إلى التفكير في الزواج بزوجة أخرى ؛ لذلك تتخوف الزوجة السعودية من ذلك، حيث أصبح من المتعارف عليه أنه كلما ازداد دخل الزوج فإنه سيفكر في الزواج بأخرى . وما يخلق قطاعات المجتمع عموماً انتشار ظاهرة الطلاق، إذ وصلت إلى (٦٠٪) والتي تُعدّ من نتاج التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، وتنتشر في الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة؛ نتيجة إشكاليات اجتماعية ناتجة عن صعوبات التكيف مع الأوضاع الجديدة ..

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج موافقة الزوجة
عند شراء سلعة معينة

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة الزوجة عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠٥ دالة	٢٨.٠	٢٨.٨	١١١	-	-	٢.٧	٣	٥.٤	٦	٥.٤	٦٠	٣٧.٨	٤٢	من ٠ - طفلين
		٤٠.٨	١٥٧	٦	١	٣.٨	٦	٤.٥	٧	٥.٧٣	٩٠	٣٣.٨	٥٣	من ٣ - ٤ أطفال
		٢٢.٢	٨٦	-	-	٤.٧	٤	٩.٣	٨	٤.٥٣	٢٩	٤٠.٧	٣٥	من ٥ - ٦ أطفال
		٨.١	٣١	-	-	٤.٧	٣	٢٢.٦	٧	١.٤٩	١٣	٢٥.٨	٨	من ٧ أطفال فما فوق
		١٠٠.٠	٢٨٤	٣	١	٤.٢	١٦	٧.٢	٢٨	٥.٢٥	٢٠٢	٢٥.٨	١٢٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^٢ (٢١.٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٤)، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة تشير إلى أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة (دائماً) في حال شراء سلعة معينة، حيث بلغت (٤٠.٧%)، للزوجات اللاتي لديهن (٥ أو ٦ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته في شراء سلعة معينة (٤٥.٣%) ممن أنجبين (٥ أو ٦ أطفال)، وبلغت أعلى نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته شراء سلعة معينة (٥٧.٣%) ممن أنجبين (٣ أو ٤ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة دائماً (٢٧.٨%) في حال وجود طفلين أو أقل، ونسبة (٥.٤١%) أحياناً.

جدول رقم (٣٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في

إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

النسبة (%)	التكرار (ك)	البيانات
٧ر٥	٢٩	- الزوج
٧ر٨	٣٠	- الزوجة
٥٦ر٦	٢١٨	- الزوجة والزوج معاً
٢٧ر٨	١٠٧	- حسب الظروف
%١٠٠	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن نسبة (٧ر٥%) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٧ر٨%) بأنها الزوجة، في حين أشارت نسبة (٥٦ر٦%) بأنهما معاً، ونسبة (٢٧ر٨%) أجابت بأن ذلك حسب الظروف، ويتضح من البيانات أن أعلى نسبة في اتخاذها معاً للقرار، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن هناك مساحة للنقاش وتبادل الآراء .

جدول رقم (٣٣)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار عند إقامة علاقة جديدة مع آخرين (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة الزوجة عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٩ غير دالة	٤٠١	٢٨٩	١١١	٢٨٠٨	٢٢	٥٩٥	٦٦	٤٥	٦	٦٣	٧	من ٠ - طفلين
		٤٠٩	١٥٧	٢٨٧	٤٥	٥٤٨	٨٦	٩٦	١٥	٧٠	١١	من ٣ - ٤ أطفال
		٢٣١	٨٥	٢٣٥	٢٠	٦٠٠	٥١	٧١	٦	٩٤	٨	من ٥ - ٦ أطفال
		٨١	٣١	٢٣٣	١٠	٤٨٣	١٥	٩٧	٣	٩٧	٣	من ٧ أطفال فما فوق
		١٠٠٠	٢٨٤	٢٧٩	١٠٧	٥٦٨	٢١٨	٧٨	٣٠	٧٦	٢٩	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت نسبة

كا^٢ (٤٠١) مما يشير إلى عدم وجود فروق إحصائية عند مستوى (٠٩) .

جدول رقم (٣٤)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وقبول الزوج إقامة علاقة مع أسرة أخرى
تكون الزوجة السبب في إقامة هذه العلاقة (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		قبول الزوج إقامة علاقة عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠ر٤ غير دالة	١٢ر٠	٢٨٥	١٠٩	-	-	٣٥٨	٣٩	٣٣ر٠	٣٦	٢٢ر٠	٢٤	٩ر٢	١٠	من ٠ - طفلين
		٤١٤	١٥٧	١ر٣	٢	٣١٢	٤٩	٤١ر٤	٦٥	١٥٢	٢٤	١٠ر٨	١٧	من ٣ - ٤ أطفال
		٢٢٣	٨٥	-	-	٤٠٢	٣٤	٣٧ر٦	٣٢	١١٨	١٠	١٠ر٦	٩	من ٥-٦ أطفال
		٨١	٣١	-	-	٤٨٤	١٥	٣٩ر٠	٩	٩٧	٣	١٢ر٩	٤	من ٧ أطفال فما فوق
		١٠٠ر٠	٣٨٢	٠ر٥	٢	٣٥٨	١٣٧	٣٧ر٢	١٤٢	١٦ر٠	٦١	١٠ر٥	٤٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٢).

ويتضح من الجدول رقم (٣٤) عدم وجود علاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار في حالة إقدام الأسرة على إقامة علاقة جديدة مع آخرين، حيث بلغت قيمة كا^٢ (١٢ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى من متغير عدد الأطفال، كعدد سنوات الزواج، ومستوى تعليم الزوجة.

ويبين الجدول رقم (٣٥) طبيعة العلاقة بين متغير مستوى تعليم الزوجة وقبول الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة هذه العلاقة.

جدول رقم (٣٥)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وموقف الزوج أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة ك ^٢	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		موقف الزوج / تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	١٢٠	٥٢	٢٠	٥٠	١	٢٥٠	٥	٤٥٠	٩	١٥٠	٢	١٠٠	٢	ابتدائي
		٧٩	٣٠			٣٦٧	١١	٢٠٠	٦	٢٣٢	٧	٢٠٠	٦	متوسط
		٣٠٢	١١٥	٩	١	٣١٣	٣٦	٤٠٩	٤٧	١٥٧	١٨	١١٣	١٣	ثانوي
		٤٩١	١٨٧			٣٨٥	٧٢	٣٧٤	٧٠	١٤٤	٢٧	٩٦	١٨	جامعي
		٧٦	٢٩			٤٤٨	١٣	٣١٠	٩	٢٠٧	٦	٣٤	١	دراسات عليا
		١٠٠٠	٣٨١	٥٠	٢	٣٦٠	١٣٧	٣٧٠	١٤١	١٦٠	٦١	١٠٥	٤٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك^٢ (٢٠٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠) على الرغم من أنه يتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة .

جدول رقم (٣٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة
في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (%)
- لا	٤٠	١٠ر٤
- نادراً	٦١	١٥ر٨
- أحياناً	١٤٢	٣٦ر٩
- نعم	١٣٧	٣٥ر٦
- أخرى	٢	٠ر٥
- لم تجب	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

(×) من دون إجابة (٨) .

يوضح الجدول رقم (٣٦) أن نسبة (٣٦ر٩٪) أجابت بأن الزوج (أحياناً) يقبل إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون هي السبب في إقامة هذه العلاقة، بينما أجابت نسبة (٣٥ر٦٪) بأن الزوج يقبل بذلك، في حين أجابت نسبة (١٠ر٤٪) بأن الزوج لا يقبل بأن تكون الزوجة هي المبادرة إلى ذلك .

جدول رقم (٣٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج

إقامة علاقة بأسرة أخرى بمبادرة الزوجة (*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		موقف الزوج تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٣ دالة	٢٧ر٨	١١ر٩	٤٥	-	-	٣٥ر٦	١٦	٣٣ر٣	١٥	١٧ر٨	٨	١٣ر٣	٦	٥ سنوات فأقل
		٢٨ر٩	١٠ر٩	-	-	٢٩ر٤	٣٢	٣٣ر٩	٣٧	٢٥ر٧	٢٨	١١ر٠	١٢	من ٦-١٠ سنوات
		٢٦ر٣	٩٩	٢٠ر٠	٢	٣٢ر٣	٣٢	٤٠ر٤	٤٠	١٣ر١	١٣	١٢ر١	١٢	من ١١-١٥ سنة
		١٩ر٤	٧٣	-	-	٤١ر١	٣٠	٤١ر١	٣٠	٨ر٢	٦	٩ر٦	٧	من ١٦-٢٠ سنة
		١٣ر٥	٥١	-	-	٥٢ر٩	٢٧	٣٥ر٣	١٨	٧ر٨	٤	٣ر٩	٢	من ٢٠ سنة فما فوق
		١٠٠ر٠	٣٧	٠ر٥	٢	٣٦ر٣	١٣٧	٣٧ر١	١٤٠	١٥ر٦	٥٩	١٠ر٣	٣٩	المجموع

(x) من دون إجابة (٨).

يتضح من الجدول رقم (٣٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا ٢٧ر٨، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (٠.٠٣)، وبالرجوع إلى معطيات الدراسة الميدانية التي تؤكد هذه العلاقة نجد أنه كلما زادت سنوات الزواج كلما زادت إمكانية مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تبين معطيات الدراسة أن الزوج يوافق على إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى بمبادرة الزوجة بنسبة (٣٥ر٦٪) في حالة كانت مدة الزواج (٥ سنوات فأقل)، في المقابل نجد أن نسبة موافقة الزوج بلغت (٤١ر١٪) في حالة كانت المدة (١٦ سنة إلى ٢٠ سنة)، مما يؤكد أنه بزيادة سنوات الزواج تثبت الزوجة مكانتها أكثر في الأسرة.

وتتفق دراسة " الساعاتي " مع هذه النتيجة، حيث أكدت في دراستها " الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة الحضرية، ١٩٧٢م " أنه كلما كبرت الزوجة من حيث مستوى العمر في الأسر الريفية والحضرية، كلما ارتبط ذلك بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها للأبناء، وخاصة الذكور، وبطول مدة الزواج .

جدول رقم (٣٨)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج والظروف التي تساعد المرأة

على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه

سنوات الزواج	قبل الزواج إقامة علاقة بمبادرة الزوجة		التعليم المناسب		إجازة العمل		وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة		تقدير المجتمع لعمل المرأة		مساعدة الزوج		كبير الأولاد		عدم وجود أبناء		حاجة الأسرة إلى دخل الزوجة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٥ سنوات فأقل	١٤	٩٩	٧	٤٩	١٣	٨٧	١٤	١٣١	٣١	١٣٣	١٠	١١٢	٥	١١٦	١٣	١٠٠		
من ٦-١٠ سنوات	٣٦	٢٥٤	١٠	٣٦	٤٢	٢٨٠	٢٠	١٨٧	٦٤	٣٧٤	٢٢	٢٤٧	١٣	٣٠٢	٣٦	٢٧٧		
من ١١-١٥ سنة	٤٢	٢٩٦	٩	٣٦	٣٥	٢٣٣	٣٦	٣٣٦	٦٨	٤٩١	٢٤	٢٧٠	١٤	٣٣٦	٣٦	٢٧٧		
من ١٦-٢٠ سنة	٢٩	٢٠٤	٧	٢٤	٣٦	٢٤٠	٢٣	٣١٥	٤٤	١٨٨	٢٢	٢٤٧	٥	١١٦	٢٧	٣٠٨		
من ٢٠ سنة فما فوق	٢١	١٤٨	٥	٣٦	٢٤	١٦٠	١٤	١٣١	٢٧	١١٥	١١	١٢٤	٦	١٤٠	١٨	١٣٨		
المجموع	١٤٢	١٠٠	٣٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٧	١٠٠	٣٣٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٤٣	١٠٠	١٣٠	١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (٣٨) أن أعلى فئة وافقت على أن التعليم المناسب يعدّ من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة موافقة النساء المتزوجات (من ١١ - ١٥ سنة) على ذلك نحو (٢٩٦%)، في حين أن أعلى نسبة وافقت على أن إجازة العمل تُعدّ من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج

المنزل بلغت (٢٦ر٣٪) من النساء المتزوجات (من ٦ - ١٠ سنوات)، بينما نجد أن الفئة الواقعة في مدة الزواج من (٦ - ١٠ سنوات) وافقت على أن وعي الأسرة بعمل المرأة وأهميته من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، وذلك بنسبة (٢٨ر٠٪) . ووافقت الزوجات اللاتي بلغت مدة زواجهن (من ١١ - ١٥ سنة) على أن تقدير المجتمع لعمل المرأة خارج المنزل يعدُّ من الظروف التي تساعد على العمل، حيث كانت نسبة موافقتهن (٣٣ر٦٪)، وكذلك وافقت نسبة (٢٩ر١٪) على أن مساعدة الزوج تعتبر من الظروف المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، كما أن كبر الأولاد كظرف مساعد، كما أكدت (٢٧ر٠٪)، وذكرت نسبة (٣٢ر٦٪) عدم وجود أبناء كظرف مساعد على العمل، كذلك وافقت الزوجات المتزوجات (من ٦ - ١٠ سنوات)، وكذلك (١١ - ١٥ سنة) على أن حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العوامل المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة الموافقة نحو (٢٧ر٧٪) .

في المقابل نلاحظ أن الزوجات اللاتي مدة زواجهن (٥ سنوات فأقل) وافقت على أن من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج المنزل، تقدير المجتمع لعمل المرأة بنسبة (١٣ر١٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (١٣ر٢٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (١٣ر٢٪) وبالنسبة لعامل كبر الأولاد كانت نسبة موافقة الزوجات أنفسهن (١١ر٢٪) . والواقع أن انخفاض إسهام المرأة السعودية في العمل، حدث بسبب عدد من العوامل التي شكلت عقبات ومشكلات أسهمت في الحد من عمل المرأة والاستمرار فيه، فلا يزال الاعتقاد السائد أن دور المرأة الأساسي في المنزل زوجةً وأمًّا، وأن العمل خارج المنزل من واجب الرجل فقط، وقد أكدت النتائج الميدانية السابقة هذا الأمر .

جدول رقم (٣٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وصاحب القرار

بإقامة علاقة جديدة مع آخرين^(*)

مستوى الدالة	قيمة ك ^أ	المجموع		حسب الظروف		الانثان مما		الزوجة		الزوج		أخذ الزوج موافقة الزوجة سنوات الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٩ غير دالة	٥.٩	١١.٩	٤.٥	٢٠.٠	٩	٦٦.٧	٣.٠	٤.٤	٢	٨.٩	٤	٥ سنوات فأقل
		٢٩.٣	١.١	٣٠.٦	٢.٤	٥٥.٩	٦.٢	٦.٣	٧	٧.٢	٨	من ٦-١٠ سنوات
		٢٦.١	٩.٩	٣٠.٢	٣.٠	٥٤.٥	٥.٤	٨.١	٨	٧.١	٧	من ١١-١٥ سنة
		١٩.٠	٧.٢	٢٦.٤	١.٩	٥٤.٢	٣.٩	١١.١	٨	٨.٣	٦	من ١٦-٢٠ سنة
		١٣.٧	٥.٢	٢٦.٩	١.٤	٥٧.٧	٣.٠	٩.٦	٥	٥.٨	٣	من ٢٠ سنة فما فوق
		١٠٠.٠	٢٧.٩	٢٨.٠	١٠.٦	٥٦.٧	٢١.٥	٧.٩	٢.٠	٧.٤	٢.٨	المجموع

(*) من دون إجابة (٦).

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة ك^أ (٥.٩)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٩). وتأكيداً لذلك نجد أنه بقراءة معطيات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة، وفقاً لهذين المتغيرين، يتضح لنا أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقة جديدة مع آخرين تتم باتفاق الزوجين معاً، حيث أكد على ذلك من بلغ زواجهم (٥ سنوات فأقل) بنسبة (٦٦.٧%)، بينما بلغت نسبة الزوجين

معاً (٥٥٩٪) لمن بلغت مدة زواجهم بين (٦-١٠ سنوات)، أما من بلغت مدة زواجهم بين (١١ إلى ١٥ سنة)، فنسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين مشتركين بلغت (٥٤٥٪)، ونسبة (٥٧٧٪) بلغت لمن مدة زواجهم (أكثر من ٢٠ سنة)، والملاحظ من البيانات السابقة أن أعلى النسب تتم بموافقة الزوجين معاً، إذ بلغ مجموعها (٥٦٧٪)، في المقابل بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٧٤٪)، ومن قبل الزوجة بلغ مجموع النسبة (٧٩٪)، ومن يتخذ القرار بإقامة العلاقة حسب الظروف بلغت نسبة هذه الاستجابات نحو (٢٨٠٪) .

واستناداً إلى المعطيات السابقة، الخاصة باتخاذ القرار بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، نلاحظ التغيير في نمط العلاقة بين الزوج والزوجة، إذ إنه لتغير شخصية المرأة عموماً، والعاملة خصوصاً، فإن العمل بالنسبة للمرأة جعل منها رفيقاً وصديقاً ومشاركاً في كثير من جوانب الحياة، كذلك فإنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة في مجالات معينة إلى قربها الأكثر من الزوج، بحيث يستطيع ممارسة التفاعل الأسري مع شريك متكافئ . واتصلاً بذلك فقد بينت نتائج دراسة « عبد الفتاح » وجود علاقة إيجابية بين المرأة العاملة وزوجها، كما ظهرت المرأة العاملة في رأي الأزواج جميعاً قوية متفاعلة ممكن الاعتماد عليها، وهي لا تتبع الرجل، أو تستسلم له عن ضعف، وإنما تتناقش وتتفاهم . (عبد الفتاح، ١٩٨٤م، ٢٩١) .

ثانياً : متغير المستوى التعليمي ودعم مشاركة المرأة :

اعتماداً على أن التعليم يُعدّ من أهم عوامل التغيير الاجتماعي في أي مجتمع، حيث يفترض أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زادت معارف الفرد، واتسعت مداركه، وازداد إقباله على الجديد، مما يساعد على مراجعة التقاليد إذا كانت لا تلائم ظروف المجتمع الجديد، بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي بشكل عام يحدد

المهنة التي يزاولها الفرد، ومن ثم تحديد المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن ينتمي إليه.

وبملاحظة حالة التعليم وأوضاعه في المجتمع الاقتصادي السعودي من حيث تطوره، ومن حيث الوظائف التي يؤديها، أو التخصصات المتاحة والمناهج المتبعة، نجد أنه يعكس مستوى تطور التعليم، كما يعكس قيمه وتقاليده ويعبر عن احتياجاته. ويشير البحث في تطور التعليم إلى أنه بدأ بداية بسيطة، حيث كان « المطوع » يقوم بمهمة تحفيظ القرآن وتعليم أصول الدين، غير أنه مع تطور المجتمع، وبعد توحيد الجزيرة العربية في نظام سياسي واحد هو المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله جلالة الملك عبد العزيز بدأ نظام التعليم يأخذ مساراً جديداً، فألى جانب التعليم الخاص الذي كانت نواته في منطقة الحجاز، ببعض المدارس الخاصة، أخذ التعليم شكلاً رسمياً، إذ وضعت الدولة برنامجاً تعليمياً يعتمد على التوسع الأفقي بافتتاح مدارس ابتدائية، إضافة إلى التوسع الرأسي بتأسيس التعليم المتوسط والثانوي، ثم التعليم الجامعي والعالي، إضافة إلى تحديد مناهج التعليم ونظمه بما يجعلها تعكس من ناحية تراث المجتمع السعودي، حيث تنطلق مناهج التعليم من قاعدة أن العلوم الدينية واللغة العربية هي الأساس، فتليها العلوم وبقية المعارف التي تعكس ما هو حديث ومتجدد عبر العالم من ناحية أخرى .

ومن منطلق أن التعليم يُعدّ متغيراً رئيساً في تعميق عملية تحديث المجتمع، حيث تنمية المجتمع وتحديثه تقع على عاتق أبناء المجتمع المتعلمين بالأساس، فقد دعمت حكومة المملكة العربية السعودية التعليم مادياً ومعنوياً، إذ شجعت الحكومة الأهالي والطلاب ودفعتهم للتحصيل العلمي، حتى أعلى المستويات، كذلك اهتمت الدولة بتعليم المرأة، حتى أصبح حقاً من حقوقها الأساسية، وذلك بشرط المحافظة على عادات المجتمع وتقاليده التي تسير الشريعة الإسلامية. وفي نطاق ذلك أقبلت الفتاة

السعودية على التعليم، ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد مدارس البنات من (٤٥٣) مدرسة عام ١٣٩٠هـ إلى (٨٠٨٢) مدرسة عام ١٤١٢هـ، بمعدل زيادة (١٤ر٤٪) سنوياً، بل وكانت أسرع من نمو مدارس البنين، مما يؤكد إيمان الأهالي والفتيات بأهمية تعليم المرأة ودورها الفاعل في المجتمع عن طريق إكمال تعليمها، وذلك بفضل جهود الدولة وتشجيع الأهالي وتوعيتهم بأهمية التعليم، فكانت نسبة الطالبات في المرحلة الابتدائية عام ١٤١١هـ (٤٥٧٪) من إجمالي عدد الطلبة، بينما بلغت نسبة (٥٤٣٪) للطلاب الذكور، مع ارتفاع مطرد في نسبة الطالبات في مراحل التعليم المختلفة، وفي المرحلة الابتدائية ارتفعت نسبة الطالبات من (٤٥٧٪) عام ١٤١١هـ إلى (٤٧٦٪) عام ١٤١٥هـ، وفي المرحلة المتوسطة من (٤٣٣٪) في المدة الزمنية نفسها (١).

جدول رقم (٤٠)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج على

عمل زوجته خارج المنزل

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٦٩ر٦	٢٦٨	- نعم يوافق
٢٧ر٨	١٠٧	- يوافق بصعوبة
٢ر١	٨	- لا يوافق
٠ر٣	١	- أخرى
٠ر٣	١	- لم تجب
١٠٠٪	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن نسبة (٦٩ر٦٪) من المبحوثات أجبن بأنه

يوافق، في حين أن نسبة (٢٧٫٩٪) أجابت بأنه يوافق ولكن بصعوبة، بينما نسبة (٢١٪) ذكرت أنه لا يوافق .

جدول رقم (٤١)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج

على عمل الزوجة خارج المنزل^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		نعم يوافق		أخذ الزوج موافقة الزوجة مستوى تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٫١ دالة	٢٥٫٣	٥٫٢	٢٠	-	-	-	-	٤٠٫٠	٨	٦٠٫٠	١٢	ابتدائي
		٨٫١	٣١	-	-	٦٫٥	٢	٥١٫٦	١٦	٤١٫٩	١٣	متوسط
		٢٩٫٨	١١٤	-	-	٢٫٦	٣	٣٤٫٢	٣٩	٦٣٫٢	٧٢	ثانوي
		٤٩٫٣	١٨٩	٠٫٥	١	١٫٦	٢	٢٠٫١	٢٨	٧٧٫٨	١٤٧	جامعي
		٧٫٦	٢٩	-	-	-	-	٢٠٫٧	٦	٧٩٫٣	٢٣	دراسات عليا
		١٠٠٫٠	٣٨٣	٠٫٣	١	٢٫١	٨	٢٧٫٩	١٠٧	٦٩٫٦	٢٦٧	المجموع

(*) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا (٢٥٫٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫١)، إذ بلغت نسبة موافقة الزوج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الابتدائي (٦٠٫٠٪) وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط بلغت نسبة موافقة الأزواج (٤١٫٩٪)، وللزوجات بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة موافقة الأزواج (٦٣٫٢٪)، بينما بلغت نسبة موافقة الأزواج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الجامعي (٧٧٫٨٪)

والزوجات بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة موافقة الأزواج (٧٩٣٪)، والملاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، ترتفع نسبة موافقة الأزواج، إذ إنه بحصول الزوجة على مستوى تعليمي مرتفع، فإنها تستطيع التعامل مع الزوج، ومع مشكلات الأبناء، ومشكلات الحياة بطريقة تمكنها من التغلب على هذه المشكلات؛ لكونها تملك المعرفة الكافية التي تؤهلها للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة صحيحة، إضافة إلى أن المستوى التعليمي للزوجة يحدد طبيعة العمل الذي تلتحق به، ومن ثم يتحدد الحصول على دخل اقتصادي ملائم لطبيعة العمل الذي تمارسه، ذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما ارتفع دخلها من العمل، ومن ثم فإنه من المتوقع زيادة إسهامها في دخل الأسرة، الأمر الذي سيجعل الزوج يتيح لها مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خصوصاً أنه في حالة حصول الزوجة على مستوى تعليمي عالٍ، فإنها ستكون واعية، وتطالب بحقوقها في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، على الرغم من إسهامها بدخلها في الأسرة .

واتضح في دراسة " القاسمي " أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة وتحديد نوعية تعليم الأبناء، إذ إن الزوجة المتعلمة أو غير المتعلمة ليست لها قدرة على اتخاذ قرار في هذا المجال (القاسمي، ١٩٩٢م، ٢٢٣). أما بالنسبة للقدرة على حل مشكلات الأبناء، فقد اتضح في دراسة (القاسمي) أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة أكبر من المرأة الأمية، فإجمالي النساء بدءاً من التعليم المتوسط إلى التعليم العالي يذهبن بنسبة (١٥٨٪) بينما الأميات (١٠٧٪) فقط، وذلك كما سبق أن أشرنا يرجع إلى أن التعليم يزيد من وعي المرأة المتعلمة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات، والتدخل في المشكلات الخاصة بالأسرة؛ لذلك نجد أن المرأة المتعلمة أكثر اهتماماً وقدرة على حل مشكلات أبنائها، خاصة مع انشغال الزوج في عمله .

جدول رقم (٤٢)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج
من مشاركتها في قرار تسمية الأبناء (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موافقة الزوجة من مشاركة التوجه في قرار تسمية الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٦ غير دالة	٦.١	٥٢	٢٠	٥٠	١	٣٥٠	٧	٦٠٠	١٢	ابتدائي
		٨١	٣١	٩٧	٣	٣٨٧	١٢	٥١٦	١٦	متوسط
		٤٩٣	١٨٩	٢٦	٣	٣١٦	٣٦	٦٥٨	٧٥	ثانوي
		٤٩٣	١٨٩	٢٦	٥	٣٥٤	٦٧	٦١٩	١١٧	جامعي
		٧٦	٢٩	٣٤	١	٢٧٦	٨	٦٩٠	٢٠	دراسات عليا
		١٠٠٠	٣٨٣	٣٤	١٣	٣٣٩	١٣٠	٦٢٧	٢٤٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤٢) عدم وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومشاركتها في اتخاذ قرار تسمية الأبناء، إذ بلغت قيمة كا (٦.١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٦) .

جدول رقم (٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج
من مشاركتها في تربية الأبناء^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موقف الزوج من مشاركة التوجه في تربية الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	٨ر٢	٥ر٠	١٩	-	-	١٠ر٥	٢	٨٩ر٥	١٧	ابتدائي
		٧ر٩	٣٠	٣ر٢	١	١٦ر٧	٥	٨٠ر٠	٢٤	متوسط
		٢٩ر٨	١١٢	٠ر٩	١	١٥ر٩	١٨	٨٣ر٢	٩٤	ثانوي
		٤٩ر٦	١٨٨	١ر١	٢	١٣ر٣	٢٥	٨٥ر٦	١٦١	جامعي
		٧ر٧	٢٩	٣ر٤	١	٣ر٤	١	٩٣ر١	٢٧	دراسات عليا
		١٠٠ر٠	٣٧٩	١ر٢	٥	١٣ر٥	٥١	٨٥ر٢	٣٢٣	المجموع

(*) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (٤٣) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوجة ومشاركتها
في تربية الأبناء، فبلغت قيمة كا^٢ (٨ر٢) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة
إحصائية عند مستوى (٠ر٤ %) .

جدول رقم (٤٤)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج

من مشاركتها في تعليم الأبناء (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠٦ غير دالة	٥٨	٥٠	١٩	-	-	١٠٥	٢	٨٩٥	١٧	ابتدائي
		٧٩	٣٠	٣٢	١	١٦٧	٥	٨٠٠	٢٤	متوسط
		٢٩٨	١١٢	٠٩	١	١٥٩	١٨	٨٣٢	٩٤	ثانوي
		٤٩٦	١٨٨	١١	٢	١٣٣	٢٥	٨٥٦	١٦١	جامعي
		٧٧	٢٩	٣٤	١	٣٤	١	٩٣١	٢٧	دراسات عليا
		١٠٠٠	٣٧٩	١٢	٥	١٣٥	٥١	٨٥٢	٣٢٢	المجموع

(×) من دون إجابة (٦).

يتضح من الجدول رقم (٤٤) وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة، ومشاركتها

في تعليم الأبناء، إذ بلغت قيمة كا^٢ (٥٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى (٠٦).

جدول رقم (٤٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من

مشاركتها في تنظيم النسل^(x)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٤ غير دالة	٧٦	٥ر٢	٢٠	١٥ر٠	٢	١٥ر٠	٢	٧٠ر٠	١٤	ابتدائي
		٨ر٠	٢٠	١٠ر٠	٢	١٦ر٧	٥	٧٣ر٢	٢٢	متوسط
		٢٠ر٢	١١٢	٤ر٤	٥	٣٠ر١	٢٤	٦٥ر٥	٧٤	ثانوي
		٤٩ر٢	١٨٤	٥ر٤	١٠	٢٥ر٥	٤٧	٦٩ر٠	١٢٧	جامعي
		٧ر٢	٢٧	٧ر٤	٢	١٨ر٥	٥	٧٤ر١	٢٠	دراسات عليا
		١٠٠ر٠	٢٧٤	٦ر١	٢٢	٢٥ر١	٩٤	٦٨ر٧	٢٥٧	المجموع

(x) من دون إجابة (١١).

يتضح من الجدول رقم (٤٦) أن قيمة كا^٢ بلغت (٧٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٤)، وقد يرجع عدم تأثير متغير التعليم على مدى مشاركة المرأة في المجالات السابقة إلى تأثير متغيرات أخرى ذات تأثير أقوى على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة إلى أن للقيم المجتمعية والعادات والتقاليد دوراً في تشكيل نمط العلاقة عموماً بين الزوج والزوجة، وهذا الدور من الممكن أن يكون له تأثيره الأقوى من تأثير المؤسسات

الحديثة كالتعليم، خاصة أن السياسة التعليمية في المملكة تدعم بعض العادات والتقاليد المجتمعية، حتى في ظل عدم مسايرتها أحياناً للمتغيرات الجديدة، وقد يكون للمتغيرات الأخرى تأثيرها، بشكل أقوى من تأثير المستوى التعليمي للزوجة، كمكانة الزوجة العائلية، ومقدار دخلها، ومستوى تعليم الزوج .

جدول رقم (٤٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج
من مشاركتها في قرار خروجها للعمل (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٢ غير دالة	١٨ر١	٥ر٠	١٨	٢٧ر٨	٥	٢٧ر٨	٥	٤٤ر٤	٨	ابتدائي
		٨ر١	٢٩	١٧ر٢	٥	٤٤ر٨	١٣	٣٧ر٩	١١	متوسط
		٢٩ر٢	١٠٥	١٨ر١	١٩	٢٨ر٦	٣٠	٥٣ر٣	٥٦	ثانوي
		٤٩ر٦	١٧٨	١٥ر٢	٢٧	٢٠ر٢	٣٦	٦٤ر٦	١١٥	جامعي
		٨ر١	٢٩	٦ر٩	٢	١٣ر٨	٤	٧٩ر٣	٢٣	دراسات عليا
		١٠٠ر٠	٣٥٩	١٦ر٢	٥٨	٢٤ر٥	٨٨	٥٩ر٣	٢١٢	المجموع

(×) من دون إجابة (٢٦) .

يتضح من الجدول رقم (٤٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^٢ (١٨ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٢) حيث إنه بالاطلاع على معطيات الدراسة الميدانية اتضح موافقة الزوج على مشاركة

الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل، وأن نسبة الموافقة ترتفع بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، حيث كانت نسبة موافقة أزواج الزوجات ذوي مستوى التعليم الثانوي (٥٣٣٪)، وبالنسبة لمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٦٤٦٪)، ومستوى الدراسات العليا بلغت موافقة الأزواج على مشاركة الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل (٧٩٣٪)، في المقابل نلاحظ أن نسبة موافقة الأزواج على مشاركة زوجاتهم في اتخاذ قرار خروجهن للعمل، تقل بانخفاض المستوى التعليمي للزوجة، فنلاحظ أن الزوجات من المستوى التعليمي الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهم بنسبة (١٧٢٪)، والزوجات من المستوى التعليمي الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهم بنسبة (١٨١٪)، ويرفض بمستوى التعليم الجامعي بنسبة (١٥٢٪)، وبمستوى الدراسات العليا بنسبة (٦٩٪)، والملاحظ عموماً أن مجموع الاستجابات في حالة موافقة الزوج إلى حد ما (٨٨)، أما في حالة رفض الزوج فمجموع الاستجابات (٥٨)، وهي بنسبة (٥٩٣٪)، و(٢٤٥٪)، و(١٦٢٪) على التوالي .

ثالثاً: متغيرات المكانة العائلية لأسرة الزوجة ولأسرة الزوج (الاقتصادية والاجتماعية) :

تشكل المكانة الاجتماعية والاقتصادية أحد المؤثرات التي يمكن أن تؤثر على شخصية الفرد، فدخل الأسرة الاقتصادي يؤثر بالطبع على مستوى معيشتها، وعلى مدى اتصالها بالعالم الخارجي عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والسفر، وأيضاً نجد أن أسلوب التنشئة الأسرية يتأثر بمستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، سواء من حيث طبيعة تربية الأبناء والعلاقة معهم، وقدر الوقت الذي يقضيه الوالدان مع الأبناء، بالإضافة إلى طبيعة علاقة الزوجين مع بعضهما، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتفاعل الاجتماعي داخل الحياة الأسرية . ويرى " بارسونز " أن الكشف عن التوجهات القيمية للشخص يتحدد من خلال طرح بدائل تتضمن ما

يمكن أن ينتقيه الشخص، وما يرفضه، إذ قد ينتقي الشخص القيم المحددة لعلاقته بزوجته من خلال تبني أساليب الأسرة التي تربي في إطارها، وقد يرفض هذه القيم استناداً إلى خلفية الشخص الثقافية والعلمية ومدى مرونته واستعداده لتقبل الجديد (الفريبي، ١٩٩٧م ١٢١). ويرى " روبرت ويشي " أن هناك معايير معينة كالتربة الاجتماعية والتجمعات المهنية ومكان الإقامة والدخل ومستوى التعليم، كل هذه الأمور معايير يمكن أن تساعد في تحديد المستوى الاجتماعي .

جدول رقم (٤٨)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تربية (×)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء مستوى تعليم الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠٣ غير دالة	٤١	١٦٠	٦١	-	١	-	٩	-	٥١	المستوى الأعلى
		٨٣٠	٣١٧	-	٢	-	٧٥	-	٢٤٠	المستوى المتوسط
		١٠	٤	-	-	-	-	-	-	٤
		١٠٠٠	٣٨٢	٠.٨	٣	٢٢.٠	٨٤	٧٧.٢	٢٩٥	المجموع

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (٤٨) أن قيمة كا^٢ بلغت (٤١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٣) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٤٩)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج
من مشاركتها في تعليم الأبناء^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء مستوى أسرة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
.٥ غير دالة	٢٩	١٦٩	٦١	-	٢	-	٩	-	٥٠	المستوى الأعلى
		٨٢٩	٣١٥	-	٣	-	٤٢	-	٢٧٠	المستوى المتوسط
		١٩	٤	-	-	-	-	-	-	٤
		١٠٠٠	٣٨٠	١٣	٥	١٣٤	٥١	٨٥٣	٣٢٤	المجموع

(*) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^٢
(٢٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥) .

جدول رقم (٥٠)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج
من مشاركتها في تنظيم النسل^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		تنظيم النسل مستوى أسرة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
.٥ غير دالة	٢٨	١٥٧	٥٩	-	٤	-	١٦	-	٣٩	المستوى الأعلى
		٨٣٢	٣١٢	-	١٨	-	٧٧	-	٢١٧	المستوى المتوسط
		١٩	٤	-	١	-	١	-	-	٢
		١٠٠٠	٣٧٥	٦١	٢٣	٢٥١	٩٤	٦٨٨	٢٥٨	المجموع

(*) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي والموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل، إذ بلغت قيمة كا^٢ (٢٨٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٥) .

جدول رقم (٥١)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في علاقات الأسرة الاجتماعية^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		علاقات الأسرة مستوى أسرة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٦ غير دالة	٢.٥	١٦.٠	٥٩	-	٣	-	٢٥	-	٣١	المستوى الأعلى
		٨٢.٩	٣٠.٦	-	١٠	-	١٢.٤	-	١٧.٢	المستوى المتوسط
		١.١	٤	-	-	-	٣	-	١	المستوى الأدنى
		١٠٠.٠	٣٦.٩	٣.٥	١٣	٤١.٢	١٥.٢	٥٥.٣	٣٠.٤	المجموع

(*) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف من مشاركتها في قرار العلاقات الاجتماعية للأسرة، إذ بلغت قيمة كا^٢ (٢٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٦) .

جدول رقم (٥٢)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج

من قرار خروجها للعمل (*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		موقف الزوج من التوجه للعمل مستوى أسرة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٣ غير دالة	ار٤	١٦ر١	٥٨	-	١١	-	١٠	-	٢٧	المستوى الأعلى
		٨٣ر١	٢٩٩	-	٤٧	-	٧٨	-	١٧٤	المستوى المتوسط
		٠.٨	٣	-	-	-	-	-	-	٣
		١٠٠.٠	٣٦٠	١٦ر١	٥٨	٢٤ر٤	٨٨	٥٩ر٤	٢١٤	المجموع

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٢) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي ومواقف الزوج من مشاركتها في قرار خروجها للعمل، إذ بلغت قيمة كا^٢ (ار٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (٠.٣) .

جدول رقم (٥٣)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وموقفه

من مشاركة الزوجة في قرار خروجها للعمل (*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		يرفض		يوافق إلى حد ما		يوافق		خروج الزوجة للعمل مستوى أسرة الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٣ غير دالة	ار٤	١٦ر١	٥٨	-	١١	-	١٠	-	٢٧	المستوى الأعلى
		٨٣ر١	٢٩٩	-	٤٧	-	٧٨	-	١٧٤	المستوى المتوسط
		٠.٨	٣	-	-	-	-	-	-	٣
		١٠٠.٠	٣٦٠	١٦ر١	٥٨	٢٤ر٤	٨٨	٥٩ر٤	٢١٤	المجموع

(×) من دون إجابة (٢٧) .

يتضح من الجدول رقم (٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كآ (٣٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٤)، وذلك يرجع إلى أن هناك أسباباً أخرى غير المستوى الاجتماعي الاقتصادي سببت موافقة الزوج على عمل الزوجة .

جدول رقم (٥٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته

النسبة (%)	التكرار	الاستجابات
٢٢٦	٨٧	- لوجود وقت فراغ لديها
١٤٥	٥٦	- لأنها مصرة على ذلك
٢٤٢	٩٣	- لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل
٣٣٨	١٣٠	- لزيادة دخل الأسرة
٠٣	١	- لأن الأولاد كبروا
١٠	٤	- لرغبة الزوجة في ذلك
٣٦	١٤	- لم تجب
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٥٤) أن نسبة (٢٢٦٪) أجابت لوجود وقت فراغ لديها، بينما أجابت نسبة (١٤٥٪) لأنها مصرة على ذلك، في حين ذكرت نسبة (٢٤٢٪) لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل، وأجابت نسبة (٣٣٨٪) لزيادة دخل الأسرة، بينما ذكرت نسبة (٠٣٪) لأن الأولاد كبروا، وذكرت نسبة (١٠٪) لرغبة الزوجة في ذلك .

ويلاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لأسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة كانت بسبب زيادة دخل الأسرة، ثم لرغبة الزوجة في ذلك بالترتيب نفسه، يليها لأنها

تعلمت، لوجود وقت فراغ لديها، أخيراً لأن الأولاد كبروا . وتعكس هذه البيانات أن عمل الزوجة أصبح ضرورة ملحة تعبر عن حاجة لزيادة دخل كثير من الأسر، لذلك فمن المتوقع أن يتغاضى الزوج عن المشكلات أو التقصير الذي ينتج عن عمل الزوجة، وذلك لقاء إسهامها في دخل الأسرة، خاصة إذا كان مستوى الأسرة الاقتصادي متوسطاً أو متديناً .

ويبين الجدول رقم (٥٥) العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل .

جدول رقم (٥٥)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل^(*)

مستوى الدالة	قيمة ك ^أ	المجموع		لرغبة الزوج في ذلك		لأن الأولاد كبروا		لزيادة دخل الأسرة		لأنها تعلمت		لأنها مصرة على ذلك		لوجود وقت فراغ لديها		خروج الزوجة للعمل سن الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠,٠٨ غير دالة	١٦ر٤	١٦٠	٥٩	-	١	-	١	-	١	-	١٤	-	١٠	-	٢٢	المستوى الأعلى
		٧٩ر٤	٢٩٣	-	٣	-	-	-	١١٠	-	٧٨	-	٤٢	-	٦٠	المستوى المتوسط
		٤٦	١٧	-	-	-	-	-	٦	-	٣	-	٣	-	٥	المستوى الأدنى
		١٠٠٠	٣٧١	١٠٠	٤	٠,٣	١	٣٥ر٢	١٣٠	٢٤ر٩	٩٢	١٤ر٩	٥٥	٢٣ر٦	٨٧	المجموع

(*) من دون إجابة (١٤) .

يتضح من الجدول رقم (٥٥) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوج الاقتصادي، وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، إذ بلغت قيمة ك^أ (١٦ر٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٨)، وأوضحت دراسة "القاسمي" أن الزوج لا يعترض على عمل الزوجة، فنسبة اللاتي

لم يجدن معارضة من الزوج عند رغبتهن في العمل بلغت (٩١٪) أي أن الزوج يشجع عمل الزوجة في مجتمع الإمارات على الرغم من أنه في غير حاجة إلى المساعدة المادية في معظم حالات الدراسة، أما أسباب اعتراض الزوج على عمل الزوجة، فترجع في معظمها لأنه ليس بحاجة للمساعدة بنسبة (٢٪)، ولأنه لا يجب الاختلاط بالرجال بنسبة (٢٦٪) وبسبب مسؤولية البيت بنسبة (١٥٪). (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١).

وأشارت (القاسمي) إلى أن خروج الزوجة الإماراتية بصفة عامة للعمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار، إذ أكدت نسبة (٦٢٪) من عينة البحث أن العمل كان يقف وراء قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرار، في المقابل هناك نسبة (٣٢٪) كان العمل بالنسبة لهن غير مؤثر في مدى قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرارات.

جدول رقم (٥٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب عدم

موافقة الزوج على عمل زوجته

السبب الثاني		السبب الأول		الاستجابات
ك	%	ك	%	
-	-	٢	٠.٥	- لأن العمل يكون على حساب الأسرة
٠.٣	١	٤	١.٠	- لأن المرأة مكانها البيت
-	-	٢	٠.٥	- لحدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة
٠.٥	٢	١	٠.٣	- لأن العمل يجعلها امرأة مستقلة
١.٠	٤	-	-	- لأن العمل يؤدي إلى الاختلاط
-	-	-	-	- للانشغال الدائم عن الزوج
-	٣٧٦	-	٣٧٦	- لم تجب
١٠٠.٠	%١٠٠	٣٨٥	١٠٠.٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٥٦) أن نسبة (٥%) ذكرت لأن العمل يكون عادة على حساب الأسرة، في حين رأى البعض لأن المرأة مكانها البيت بنسبة (١٠ر١%)، بينما ذكرت نسبة (٥ر٠%) أن ذلك يؤدي إلى حدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة، في حين أكدت نسبة (٣ر٠%) أن العمل يجعل المرأة مستقلة، على حين أجابت نسبة (١%) أن رفض الزوج لعمل الزوجة يرجع إلى أن المرأة مكانها البيت، ثم أن العمل يؤدي إلى الاختلاط.

رابعاً: تأثير العمل على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية :

يعدُّ العمل عاملاً مهماً من عوامل تغير مكانة المرأة السعودية، إذ يعدُّ العمل نتيجة مصاحبة لتغيير الاتجاهات نحو تعليمها؛ لهذا فإن التعليم والعمل وجهان لعملة واحدة، ويمثلان عاملين مهمين أسهما في تحسين مكانة المرأة إلى حد ما .

ولا شك في أن الفرص التعليمية المختلفة قد حسنت من وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية، على الرغم من أن نسبة مشاركتها في قوى العمل لا تزال ضئيلة نسبياً، وربما يعود ذلك إلى تأثير بعض التقاليد الاجتماعية والنظرة المجتمعية للمرأة، وارتباطاً بذلك نجد أن المرأة أكثر إقبالاً على بعض مجالات عمل دون غيرها كالتعليم، والخدمات الاجتماعية، وقد بلغت نسبة إسهام المرأة السعودية في القوى العاملة نحو (٥ر٥%)، على الرغم من تمثيلها لنصف المجتمع، فنسبة الإناث السعوديات إلى إجمالي عدد السكان السعوديين (٤٩ر٤٩%) (دهيش، ١٩٩٥م ٧٣) .

ويقدر عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل بنحو (٦٠ر٢٠٠) امرأة عاملة، أي ما يعادل (١٠ر٥%) من العرض الكلي للقوى السعودية العاملة، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد، خاصة أننا نجد أنه في بعض التخصصات مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية، عدد الخريجات يفوق عدد

الخريجين السعوديين، حيث تشكل الحريجات السعوديات الآن في هذه المجالات مورداً مهماً للقوى البشرية .

وتوضح المعطيات الإحصائية أن المجال الرئيس لعمل المرأة السعودية يتمثل في قطاع التعليم، حيث بلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع (١٢٢٢٦٣) عاملة، يليها قطاع وزارة الصحة حيث يبلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع نحو (١٢٠٢٧) يليها العاملات في وزارة الدفاع والطيران، حيث بلغ عددهن (٢٢٤٩)، بينما يتوزع باقي العمالة النسائية على الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة الداخلية : الديوان العام، الديوان للخدمة المدنية، الحرس الوطني، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة إسهام المرأة السعودية في هذه القطاعات إلا أن فتح هذه المجالات أمام المرأة يدعو للتفاؤل في المستقبل في إمكانية التوسع في استيعاب العمالة النسائية السعودية، خاصة بعد اكتفاء قطاع التعليم من خريجات العديد من التخصصات خاصة في المدن الكبرى، وتأكيداً لذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن أعلى نسبة عمل تسهم بها المرأة في قوة العمل الخاص (٨٤٪) من إجمالي العمالة النسائية في القطاعات المختلفة . (القحطاني، ١٩٩٥م، ٧٠) .

فإذا حاولنا التعرف على المستوى التعليمي للعمالة النسائية فسوف نجد أن الغالبية العظمى من النساء العاملات يحملن مؤهلات جامعية تصل نسبتها إلى (٧٩.٥٪) من إجمالي العمالة النسائية، في حين أن العاملات بمؤهلات دون الجامعية يشكلن نسبة ضئيلة لا تتجاوز (١٩.٦٪)، وهذا يؤكد أن المرأة السعودية خرجت إلى سوق العمل بعد انتشار التعليم، وبعد حصولها على المؤهلات العلمية التي تجعلها تتبوأ مراكز عملية ذات قيمة اجتماعية .

ومع هذا الازدياد المطرد في أعداد خريجات التعليم العالي من الجامعات وكليات التربية، وعدم التخطيط السليم لمتطلبات التنمية برزت ظاهرة الخريجات اللاتي لم يجدن عملاً لثقله مجالات العمل المتاحة، ونسبة الاكتفاء في المدن الكبرى، مع نقص الاحتياج من المعلمات في القرى . واستناداً إلى ذلك نلاحظ أن قضية عمل المرأة في حاجة إلى ترشيد؛ حتى يكون هناك تناسب بين مدخلات التعليم ومخرجاته، ولا بد أن يتم ذلك في أسرع وقت؛ حتى يمكن الاستفادة من إمكانات هذه الطاقة البشرية بصورة أفضل .

ولقياس مدى مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٨٫٢ ٪) من العاملات، بينما نسبة (٢١٫٨ ٪) غير عاملات^(*) .

جدول رقم (٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		نعم		أخذ الزوج برأي زوجته الحالة العملية للزوجة
		٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	
٠٫٣ غير دالة	٣٫٠	٧٨٫٢	٣٠١	١٫٣	٤	٩٫٠	٢٧	٥٢٫٨	١٥٩	٣٦٫٩	١١١	عاملة
		٢١٫٨	٨٤	٣٫٦	٢	٧٫١	٦	٥٨٫٢	٤٩	٣١٫٠	٢٦	غير عاملة
		١٠٠٫٠	٣٨٥	١٫٨	٧	٨٫٦	٣٣	٥٤٫٠	٢٠٨	٣٥٫٦	١٢٧	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٥٧) أن قيمة كا^٢ بلغت (٣٫٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٣) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

(*) انظر الجدول رقم (١٠)، في الفصل الرابع في هذه الدراسة .

جدول رقم (٥٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها في دافع المرأة

للعمل أنه لتحسين المستوى المعيشي للأسرة^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		لشغل وقت الفراغ		لتأمين مستقبلها		حتى تتفق على نفسها		لاكتساب الخبرة		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لتحقيق ذاتها		لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠١	١٦.٦	٨٠.٣	٢٢٤	٦.٣	١٤	٣.١	٧	٥.٨	١٣	٤.٥	١٠	٨.٥	١٩	١٦.١	٣٦	١٨.٨	٤٢	٣٧.١	٨٢	عاملة
		١٩.٧	٥٥	١.٨	١	١.٥	٦	١.٨	١	١٢.٧	٧	٣.٦	٢	٩.١	٥	٢٠.٠	١١	٤.٠	٢٢	غير عاملة
		١٠٠.٠	٢٧٩	٥.٤	١٥	٤.٧	١٣	٥.٠	١٤	٦.١	١٧	٧.٥	٢١	١٤.٧	٤١	١٩.٠	٥٣	٣٧.٦	١٠٥	المجموع

(*) من دون إجابة (١٠٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٨) أن نسبة (٣٧.١٪) من العاملات أجبن بأن الدافع لتحسين مستوى المعيشة للأسرة . بينما أجابت نسبة (١.٨٪) بأن الدافع للعمل بهدف تحقيق ذاتها، ولأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، كما ذكرت نسبة (١٦.١٪) لأن المرأة كالرجل في خدمة الوطن، بينما أجابت بأن الدافع لأنها تعلمت، وينبغي أن تفيد بتعليمها نسبة (٨.٥٪)، وأجابت نسبة (٤.٥٪) بأن عملها لاكتساب الخبرة، وذكرت نسبة (٥.٨٪) أن الدافع لذلك كان حتى تتفق على نفسها، بينما أجابت نسبة (٣.١٪) بأن عمل المرأة لتأمين مستقبلها، وذكرت نسبة (٦.٣٪) أن عمل المرأة كان لشغل وقت الفراغ . على خلاف ذلك كانت استجابات غير العاملات، حيث ذكرن أن الدافع لعمل المرأة يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للأسرة بنسبة (٤.٠٪)، بينما أجابت نسبة (٢٠.٠٪) أن دافع المرأة للعمل هو

تحقيق ذاتها، في حين ذكرت نسبة (٩١٪) أن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، وأجابت نسبة (٣٦٪) أنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، وذكرت نسبة (١٢٧٪) أنها تعمل لاكتساب الخبرة، بينما أجابت نسبة (١٨٪) أن المرأة تعمل حتى تنفق على نفسها، وأشارت نسبة (١٠٩٪) أنه لتأمين مستقبلها، بينما أجابت نسبة (١٨٪) أنها تعمل لشغل وقت فراغها.

والملاحظ أن استجابات العاملات وغير العاملات كانت متقاربة النسب في بعض الإجابات، كالقول: إن الدافع الأول لعمل المرأة هو لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، حيث كانت نسبة العاملات (٣٧١٪)، بينما غير العاملات (٤٠٠٪)، بينما نجد النسب متفاوتة في استجابات مثل القول: إن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، إذ تبلغ نسبة العاملات (١٦١٪)، في مقابل (٩١٪) من غير العاملات، وربما يرجع ذلك لشعور العاملة بانتفاء المسافة بينها وبين الرجل في أداء واجبها نحو الوطن، إذ هي كالرجل، بل وتسهم بشكل مضاعف، إذ هي عاملة بأجر خارج المنزل، بالإضافة لقيامها بأدوارها أمًا وزوجة . وقد حدث الأمر نفسه بالنسبة لاستجابة لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، حيث نجد تفاوتاً بين العاملات وغير العاملات، إذ بلغت نسبة العاملات (٨٥٪)، في مقابل (٣٦٪) من غير العاملات، ومن الطبيعي أن يتضح التفاوت هنا، إذ إن العاملات مستوى تعليمهن في الغالب أعلى من غير العاملات، والمرأة بمستوى تعليم عالٍ أو مناسب لا بد وأن تشعر أنها يجب أن تفيد بتعليمها، فهي لم تتعلم وتواصل تعليمها لكي تجلس في المنزل من دون عمل .

من الجدول رقم (٥٨) يتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا (١٦٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) .

جدول رقم (٥٩)

يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة

ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		لشغل وقت الفراغ		لتأمين مستقبلها		حتى تتفق على نفسها		لاكتساب الخبرة		لأنها تعلمت وينبغي أن تقيد		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لتحقيق ذاتها		لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		دافع المرأة للعمل الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠١	١٦.٦	٨.٠٣	٢٢٤	٦.٣	١٤	٣.١	٧	٥.٨	١٣	٤.٥	١٠	٨.٥	١٩	١٦.٦	٣٦	١٨.٨	٤٢	٣٧.١	٨٢	عاملة
		١٩.٧	٥٥	١.٨	١	١.٨	٦	١.٨	١	١٢.٧	٧	٣.٦	٢	٩.١	٥	٢٠.٠	١١	٤.٠	٢٢	غير عاملة
		١٠.٠	٢٧٩	٥.٤	١٥	٤.٧	١٣	٥.٠	١٤	٦.١	١٧	٧.٥	٢١	١٤.٧	٤١	١٩.٠	٥٣	٣٧.٦	١٠٥	المجموع

(×) من دون إجابة (١.٠٦).

يتضح من الجدول رقم (٥٩) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^٢ (٢٢.٧٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) حيث بلغت النسبة عند المرأة العاملة نحو (٢٠.١٪)، بينما بلغت النسبة عند المرأة غير العاملة نحو (١٢.٥٪)، وربما يرجع هذا لنظرة واحتياج كل منهما، فمن الطبيعي أن تشعر المرأة العاملة بعدم الاكتفاء، وبعدم تحقيق الذات إذا جلست في المنزل، فالمرأة العاملة إنما تعمل مدفوعة برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكاناتها والإسهام في تطوير المجتمع، أما المرأة غير العاملة، فإن كونها ربة منزل تتركس جل وقتها للاهتمام بالأبناء وبالزوج، فصي عطائها لأبنائها وزوجها واهتمامها بالمنزل إشباع وتحقيق لذاتها.

جدول رقم (٦٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة و حدوث
خلافات بين الزوج والزوجة (x)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		لا		نعم		خلافات بين الزوج والزوجة الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
٠ر٤ غير دالة	٣ر٨	١٦ر٥	٥٩	-	١٢	-	٣٨	عاملة
		٧٩ر٣	٢٨٤	-	٧٣	-	١٦٣	غير عاملة
		٤ر٠	١٥	-	٢	-	١٢	المجموع

(x) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٠) وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة و حدوث خلافات بينها وبين الزوج، فبلغت قيمة كا^٢ (٢٤ر٨٪) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٢٩ر٥٪) بينما أجبن بلا بلغت نسبتهم نحو (٧٠ر٥٪) وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (٦٦ر١٪)، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٣٣ر٩٪) .

جدول رقم (٦١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة
وظهور مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل

مستوى الدالة	قيمة كا	غير العاملات						العاملات						الاستجابات
		المجموع		لا		نعم		المجموع		لا		نعم		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠٠٠٠	٢٧٠٩	٢٤٠	٧٩	٦٠٢	٥	٩٢٧	٧٤	٧٦٠	٢٥٠	٢٧٠٦	٩٤	٦٢٤	١٥٦	اتهامها بالتقصير في بيتها
٠.٠٠٠٠٢	١٢٠٨	٢٣٠٩	٥٨	٤٦٠٦	٢٧	٥٢٤	٣١	٧٦٠	١٨٥	٧٣٠	١٢٥	٢٧٠	٥٠	تهديدها بعدم العمل
٠.٠٠٢	٤٠٧	٢٢٠٢	٤٨	٨٢٠٢	٤٠	١٦٠٧	٨	٧٦٠	١٦٨	٩٢٥	١٥٧	٦٠٥	١١	تهديدها بالطلاق
٠.٠٠٠٠١	٢٠٠٢	٢٤٠٢	٥٩	٤٠٠٧	٢٤	٥٩٠٢	٣٥	٧٥٠٧	١٨٤	٧٢٠٨	١٢٤	٢٧٠٢	٥٠	الشجار المستمر معها
٠.٠٠٣	٤٠٦	٢١٠٧	٥٢	٥١٠٩	٢٧	٤٨٠١	٢٥	٧٦٠٢	١٨٨	٦٨٠١	١٢٨	٣١٠٩	٦٠	غياب الزوج المستمر عن المنزل
٠.٠١٩	١٠٦	٢٩٠٩	٤٧	٧٠٠٢	٣٣	٢٩٠٨	١٤	٧٦٠١	١٦٨	٧٩٠٢	١٣٢	٢٠٠٨	٣٥	عدم الرغبة في الحديث معها

يتضح من الجدول رقم (٦١) أن قيمة كا بلغت (١٢٠٨) بالنسبة لتهديد الزوجة بعدم العمل، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة النساء من العاملات اللاتي أجبن بنعم بلغت (٢٧.٠٪) ونسبة من أجبن بلا (٧٣.٠٪)، ولغير العاملات نسبة من أجبن بنعم (٥٢.٤٪) ونسبة من أجبن بلا (٤٦.٦٪)، كذلك اتضح وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة، وتهديد الزوج لها بالطلاق، إذ بلغت قيمة كا (٤٠٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى (٠.٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، حيث نجد أن نسبة من أجبن بنعم من النساء العاملات بلغت (٦٥٪)، ونسبة من أجبن بلا (٩٣.٥٪)، أما غير العاملات فنسبة من أجبن بنعم (١٦.٧٪)، ونسبة من أجبن بلا (٨٣.٣٪) .

كذلك اتضح وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين الشجار المستمر مع الزوج، إذ بلغت قيمة كا (٢٠.٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠٠١)، فنسبة من أجبن بنعم من العاملات (٢٧.٢٪)، ونسبة من أجبن بلا (٧٢.٨٪)، وغير العاملات، نسبة من أجبن بنعم (٥٩.٣٪)، ونسبة من أجبن بلا (٤٠.٧٪)، وفيما يتعلق بتأثير الحالة العملية للزوجة على غياب الزوج المستمر من المنزل اتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا (٤.٦٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٣٪)، مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٣١.٩٪)، بينما من أجبن بلا بلغت نحو (٦٨.١٪)، وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (٤٨.١٪)، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٥١.٩٪) .

كذلك اتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة، وبين عدم رغبة الزوج في الحديث معها، حيث بلغت قيمة كا (١.٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.١٩) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وقد يرجع ذلك لحالة الزوج النفسية في بعض الأحيان، إذ قد يكون منزجاً من أمر ما، ولا يرغب في الحديث مع أحد بغض النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة .

ومن الجدول رقم (٦١) يتضح لنا أن المشكلات بين الزوج والزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج وزوجته العاملة، مما يؤكد حاجة الزوج أو بمعنى أصح حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العمل، لذلك يتغاضى الزوج عن تقصير زوجته العاملة في بعض شؤون الأسرة سواء بالنسبة للمنزل أو بالنسبة للاهتمام بالأبناء والزوج في مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وليس من الضروري أن تكون الزوجة العاملة مقصورة في الاهتمام بزوجها وأبنائها ورعاية منزلها، فقد أشارت "عزيز" إلى أن نسبة وجود المشكلات الأسرية للنساء العاملات هي (٢٨٧٪) في حين بلغت لدى غير العاملات (٥٨٧٪)، ويتضح الفرق الكبير بين الفئتين فيما يتعلق بوجود المشكلات في الأسرة، مما يؤكد عدم وجود علاقة بين عمل الزوجة وظهور المشكلات بين الزوج والزوجة. (عزيز، ١٩٨١م، ١٥٠ - ١٥١) وتتفق نتائج دراسة "عزيز" مع الدراسة الحالية، حيث اتضح أن العاملات أقل مشكلات مع أزواجهن من غير العاملات، وذلك راجع كما أشرنا سابقاً إلى مساهمة الزوجة بدخلها أو بجزء منه في دخل الأسرة، ومن المشاهدات اليومية يتضح أنه بمقدار إسهام الزوجة بدخل الأسرة، يتاح لها مساحة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية مع الزوج (*). ويوضح الجدول رقم (١٢) (***) توزيع أفراد العينة تبعاً لقطاع عمل الزوجة.

وفي محاولة التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية حاولنا اختبار مدى تأثير متغير قطاع عمل الزوجة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ يبين الجدول رقم (٦٢) توزيع عينة البحث حسب قطاع عمل الزوجة (حكومي، وخاص).

(*) تحقيق منشور في جريدة الاقتصادية، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٩م.

(*) انظر الفصل الرابع، جدول رقم (١٢).

جدول رقم (٦٢)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة وما إذا كان عمل الزوجة

يؤدي إلى زيادة التفاهم^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		إلى حد ما		نعم		عمل الزوجة الذي يؤدي إلى زيادة التفاهم قطاع عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٥ غير دالة	٢.٠	٨٢.٥	٢٤.٥	١.٦	٤	٧.٨	١٩	٥١.٠	١٢.٥	٣٩.٦	٩.٧	حكومي
		١٧.٥	٥.٢	-	-	٣.٨	٢	٥١.٩	٢.٧	٤٤.٢	٢.٣	خاص
		١٠٠.٠	٢٩.٧	١.٣	٤	٧.١	٢١	٥١.٢	١٥.٢	٤٠.٤	١٢.٠	المجموع

(*) من دون إجابة (٤)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٢) أن قيمة كا بلغت (٢.٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٥) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وتؤكد ذلك بيانات الدراسة الميدانية، إذ تشير إلى أن نسبة (٣٩.٦%) في القطاع الحكومي أجبن بنعم مقابل نسبة (٤٤.٢%) من القطاع الخاص أجبن بنعم. ونسبة (٥١.٠%) في القطاع الحكومي أجبن إلى حد ما، في مقابل نسبة (٥١.٩%) من القطاع الخاص، وأجابت نسبة (٧.٨%) في القطاع الحكومي بلا، في مقابل نسبة (٣.٨%) في القطاع الخاص أجبن بلا أيضاً.

ويلاحظ تقارب في النسبة بين العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مما يؤكد أن قطاع عمل الزوجة متغير ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، فمتغير عمل الزوجة هو الأهم بغض النظر عن قطاع العمل الذي تعمل فيه، سواء أكان حكومياً أم خاصياً.

جدول رقم (٦٣)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة مقبولاً^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		حسب الظروف		يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها		نعم		موقف الزوج قطاع عمل الزوجة
		%	ك	%	هـ	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٨	٠.٩	٨٢.٦	٢٤.٧	٠.٨	٢	٣٦.٤	٩	٣.٦	٩	٥٩.١	١٤.٦	حكومي
غير دالة		١٧.٤	٥.٢	-	-	٤٠.٤	٢١	١.٩	١	٥٧.٧	٣.٠	خاص
		١٠٠.٠	٢٩.٩	٠.٧	٢	٣٧.١	١١١	٣.٣	١٠	٥٨.٩	١٧.٦	المجموع

(*) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٢٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٣) أن قيمة كا بلغت (٠.٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٨)، الأمر الذي يوضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ولتأكيد ذلك تشير بيانات الدراسات الميدانية إلى أن نسبة من يأخذ زوجها برأيها في القطاع الحكومي (٥٩.١%)، بينما في القطاع الخاص (٥٧.٧%). ونسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها في القطاع الحكومي (٣.٦%)، بينما نسبة ذلك في القطاع الخاص (١.٩%). ونسبة من أجابت حسب الظروف في القطاع الحكومي (٣٦.٤%) بينما في القطاع الخاص (٤٠.٤%)، الملاحظ أن النسبة متقاربة، ولكن هناك فرقاً بسيطاً في نسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، حيث نسبة العاملات في القطاع الحكومي أكبر من نسبة العاملات في القطاع الخاص، وربما يرجع ذلك لطبيعة بناء العينة، حيث نجد أن عدد العاملات في القطاع الخاص أصغر من القطاع الحكومي، وهو ما يحدث في الواقع، الأمر الذي انعكس في انخفاض نسبتها وفقاً لمختلف الاستجابات.

جدول رقم (٦٤)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة، ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		الاثنان معاً		الزوجة		الزوج		اتخاذ القرار بعدد الأبناء قطاع عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ر٠٥	٧٧٧	٨٢٦٦	٢٤٦	٢٠٠	٥	٨٢٠٥	٢٠٢	٦٠١	١٥	٩٠٣	٢٢	حكومي
		١٧٠٤	٥٢	٢٠٩	١	٨٠٠٨	٤٢	١٥٤٤	٨	١٠٩	١	خاص
		١٠٠٠٠	٢٩٨	٢٠٠	٦	٨٢٠٢	٢٤٥	٧٧٧	٢٢	٨٠١	٢٤	المجموع

(*) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٤) أن قيمة كا بلغت (٧٧٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٥)، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين. وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية يتضح أن الزوج يتخذ القرار بعدد الأبناء بالنسبة للزوجات في القطاع الحكومي بنسبة (٩٠٣٪) في مقابل (١٠٩٪) أكدن على ذلك من العاملات، وبلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنان معاً من زوجات القطاع الحكومي (٨٢٠٥٪)، بينما في القطاع الخاص بنسبة (٨٠٠٨٪).

وبالإطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أزواج العاملات في القطاع الحكومي بيدهم اتخاذ القرار بعدد الأبناء أكثر من أزواج العاملات في القطاع الخاص، وقد يرجع ذلك لطبيعة ظروف العاملات في القطاعات الحكومية، إذ إن ظروف عملهن أسهل بكثير من ظروف العاملات في القطاع الخاص من حيث متطلبات العمل، كطول ساعات الدوام، وكثرة الدورات التدريبية، مقارنة بالعاملات في القطاعات

الحكومية، في المقابل نلاحظ أن نسبة اتخاذ الزوجة لقرار عدد الأبناء في القطاعات الخاصة أعلى منه في القطاع الحكومي / وربما يرجع ذلك للمبررات السابقة أعلاه نفسها، وعموماً، فالنسبة الأعلى في كلا القطاعين لاتخاذ القرار من الاثنين معاً، وربما يرجع ذلك لتغير طبيعة العلاقات التي تربط بين المرأة وزوجها، إذ أصبحت علاقات زمالة ومساواة إلى حد ما، أكثر منها علاقة خضوع وتسلط نتيجة لتغير مكانة الزوجة في الأسرة .

جدول رقم (٦٥)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل^(*)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		لا يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		نعم يوافق		موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل / طبيعة عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٢	٣٤٥	٣٠.٥	١١٤	-	-	٢٦	٣	٢٠.٢	٢٣	٧٧.٢	٨٨	معلمة
		٢٢.٦	١٢٢	-	-	٠.٨	١	٢٦.٢	٢٢	٧٣.٠	٨٩	إدارية
		٦.٤	٢٤	-	-	-	-	٢٠.٨	٥	٧٩.٢	١٩	إخصائية اجتماعية
		٠.٨	٣	-	-	-	-	-	-	١٠٠.٠	٢	طبيبة
		٥	٢	-	-	-	-	-	-	١٠٠.٠	٢	ممرضة
		٣	١	-	-	-	-	١٠٠.٠	١	-	-	سيدة أعمال
		١٩.٢	٧٢	-	-	٤.٢	٣	٤٥.٨	٢٣	٥٠.٠	٣٦	ربة منزل
		٩.٦	٣٦	٢.٨	١	٨.٢	١	٢٢.٢	٨	٧٢.٢	٢٦	أخرى
		١٠٠.٠	٣٧٤	٣	١	٢٠.١	٨	٢٧.٣	١٠٢	٧٠.٢	٢٦٢	المجموع

(*) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٥) أن قيمة كا بلغت (٣٤٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير بيانات الجدول إلى أن أزواج المعلمات يوافقون على عملهن بنسبة (٧٧.٢٪) ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٠.٢٪) ، ولا يوافقون بنسبة (٢.٦٪) ، ويوافق أزواج الموظفات الإداريات بنسبة (٧٢٪) ، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٦.٦٪) ، ولا يوافقون بنسبة (٠.٨٪) ، ويوافق أزواج الإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٧٩.٢٪) ، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٠.٨٪) ، ويوافق أزواج الطبيبات بنسبة (١٠٠.٠٪) ، ويوافق أزواج الممرضات بنسبة (١٠.٠٪) ، ويوافق أزواج ربات البيوت بنسبة (٥٠٪) ، ويوافقون بصعوبة ما بنسبة (٤٥.٨٪) ، ولا يوافقون بنسبة (٤.٢٪) .

ويلاحظ من هذه البيانات أنها متقاربة عموماً بالنسبة لموافقة الأزواج، خصوصاً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإخصائيات الاجتماعيات، وبالنسبة لموافقة الزوج على عمل زوجته إذا كانت طبيبة أو ممرضة فتعدّ عالية، إذ بلغت (١٠٠٪) ، ومن الطبيعي أن تكون نسبة الموافقة عالية؛ لأن طبيعة عمل الطبيبة والممرضة لا بد أن يكون الزوج مقتنعاً بعمل زوجته، وذلك لمتطلبات عملهن، من أوقات طويلة، وتغيير في مواعيد الدوام .

وبينت " القاسمي " أن نسبة العاملات اللاتي لم يجدن معارضة من الزوج تمثل (٩١٪) ، أي أن الزوج في مجتمع الإمارات يشجع على عمل الزوجة في معظم الحالات، حسب رأي (القاسمي) والاعتراض فقط على طبيعة عمل الزوجة من جانب الأزواج، كطول الوقت، أو العمل الذي يتطلب الاختلاط، أو السفر. (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١ - ٢١٢) .

جدول رقم (٦٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وصاحب القرار

في إقامة علاقة مع آخرين^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		حسب الظروف		هما معاً		الزوجة		الزوج		صاحب القرار في إقامة العلاقة طبيعة عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٩	١١٦٦	٣٠.٥	١١٤	٢٥.٤	٢٩	٥٨.٨	٦٧	٧.٩	٩	٧.٩	٩	معلمة
		٢٢.٦	١٢٢	٢٧.٠	٣٣	٥٨.٢	٧١	٨.٢	١٠	٦.٦	٨	إدارية
		٦.٤	٢٤	٢٧.٥	٩	٤٥.٨	١١	٨.٢	٢	٨.٢	٢	إحصائية اجتماعية
		٨	٣	٦٦.٧	٢	٣.٣٣	١	-	-	-	-	طبيعية
		٥	٢	-	-	١٠٠.٠	٢	-	-	-	-	ممرضة
		٠.٣	١	-	-	١٠٠.٠	١	-	-	-	-	سيدة أعمال
		١٩.٣	٧٢	٢٠.٨	١٥	٥٨.٣	٤٢	٩.٧	٧	١١.١	٨	ربة منزل
		٩.٦	٣٦	٣٨.٩	١٤	٥٠.٠	١٨	٥.٦	٢	٥.٦	٢	أخرى
		١٠٠.٠	٣٧٤	٢٧.٣	١٠٢	٥٧.٠	٢١٣	٨.٠	٣٠	٧.٨	٢٩	المجموع

(*) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٦) أن قيمة كا^٢ بلغت (١١٦٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٩) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالاطلاع على بيانات الدراسة الميدانية يتضح أنه بالنسبة للمعلمات كان الزوج صاحب القرار في إقامة العلاقة بنسبة (٧.٩٪)، وللإداريات بنسبة (٦.٦٪)، وللإحصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨.٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (١١.١٪)، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بالنسبة للمعلمات بنسبة (٧.٩٪)، وللإداريات بنسبة (٨.٢٪)، وللإحصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨.٣٪)

(، ولربات المنزل بنسبة (٩٧٪). بينما كان القرار من قبل الزوجين معاً، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٥٨٫٨ ٪)، وللإداريات بنسبة (٥٨٫٢ ٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤٥٫٨ ٪)، وللطبيبات بنسبة (٣٣٫٣ ٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠ ٪)، ولربات المنزل بنسبة (٥٨٫٣ ٪). بينما كان من يتخذ قرار إقامة العلاقة مع آخرين حسب الظروف، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٢٥٫٤ ٪)، وللإداريات بنسبة (٢٧٫٠ ٪)، وللأخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٧٫٥ ٪)، وللطبيبات بنسبة (٦٦٫٧ ٪)، ولربات البيوت بنسبة (٢٠٫٨ ٪).

ويلاحظ من البيانات السابقة أن الطبيبات والممرضات يتخذن القرار بمشاركة أزواجهن، وربما يرجع ذلك لطبيعة عملهن المرهقة، ومن ثم لا يستطيع أزواجهن اتخاذ مثل هذا القرار من دون مشاركتهن وموافقتهن على ذلك. وبالنسبة لباقي العاملات يلاحظ تقارب النسبة بالنسبة لاتخاذ الزوج هذا القرار، فيما يتعلق باتخاذ الزوجة لقرار إقامة العلاقات مع آخرين، فإن ذلك اتضح بنسب متقاربة كذلك. وبالنسبة لصاحب القرار في إقامة العلاقة مع آخرين، نلاحظ أن أعلى النسب كانت في استجابتهما معاً، مما يشير إلى تغير النظرة إلى الزوجة ومكانتها، مقارنة بوضعها السابق، حيث كان الزوج هو صاحب القرار في معظم الشؤون الأسرية.

جدول رقم (٦٧)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارة زوجته (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		باستمرار		استشارة الزوج لزوجته طبيعة عمل الزوجة	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
ر٠٠٠٠٠٩	٥٤ار	٣٠ر٤	١١٤	١ار	٢	٧ر٩	٩	٥١ار	٥٩	٣٨ر٦	٤٤	معلمة	
		٣٢ر٥	١٢٢	٢ر٥	٣	٧ر٤	٩	٤٧ر٥	٥٨	٤٢ر٦	٥٢	إدارية	
		٦ر٤	٢٤	٤ر٢	١	٢٠ر٨	٥	٤١ر٧	١٠	٣٣ر٢	٨	إحصائية اجتماعية	
		٠ر٨	٣	-	-	٣٣ر٢	١	-	-	٦٦ر٧	٢	طبية	
		٥ر	٢	-	-	-	-	-	-	١٠٠ر٠	٢	ممرضة	
		٣ر	١	١٠٠	١	-	-	-	-	-	-	-	سيدة أعمال
		١٩ر٥	٧٣	٤ار	٣	٦ر٨	٥	٥٠ر٧	٣٧	٣٨ر٤	٢٨	ربة منزل	
		٩ر٦	٣٦	-	-	١٣ر٩	٥	٣٦ار	١٢	٥٠ر٠	١٨	أخرى	
		١٠٠ر٠	٣٧٥	٢ر٧	١٠	٩ار	٣٤	٤٧ر٢	١٧٧	٤١ار	١٥٤	المجموع	

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا (٥٤ار) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠٩) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات باستمرار بلغت (٣٨ر٦٪)، وللإداريات بنسبة (٤٢ر٦٪)، وللإحصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٣ر٢٪)، وللطبيبات بنسبة (٦٦ر٧٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ولربات البيوت بنسبة (٣٨ر٤٪)، في حين بلغت نسبة عدم استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات بنسبة (١ار٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٥٪)، وللإحصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤ر٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (٤ار٪) .

وبالاطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة تتركز في استشارة الأزواج لزوجاتهم أحياناً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإحصائيات، وربات البيوت، في

حين أن الطبيبات والممرضات، يحرص أزواجهن على استشارتهن باستمرار، وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارتهن باستمرار. وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارة زوجاتهم عموماً بغض النظر عن طبيعة عملهن، مما يؤكد على ملاحظتنا الباحثة سابقاً في تغير مكانة المرأة بشكل عام في المجتمع، وتغير النظرة إليها، فالعلاقات الزوجية سابقاً كانت تتميز بنمط معين يتضح فيه اختلاف أدوار الزوجين وواجباتهما، ولكن نتيجة للتغيرات الجديدة، تأثر دور كل من الزوج والزوجة وضعفت أهمية تقسيم العمل بينهما .

جدول رقم (٦٨)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقف الزوجة

إذا لم يأخذ زوجها برأيها^(x)

مستوى الدالة	قيمة ك ^٢	المجموع		أخرى		تحاول إقناعه		تسعين بالأقارب للضغط عليه		تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		موقف الزوجة / طبيعة عمل الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠.٩ غير دالة	١٦.٥	٣٠.٦	١١٤	-	-	٦٤.٩	٧٤	-	-	٥.٣	٦	٢٩.٨	٢٤	معلمة
		٣٢.٧	١٢٢	٠.٨	١	٦٨.٩	٨٤	١.٦	٢	٠.٨	١	٢٧.٩	٣٤	إدارية
		٦.٤	٢٤	-	-	٦٢.٥	١٥	٤.٢	١	-	-	٣٣.٢	٨	إخصائية اجتماعية
		٠.٨	٣	-	-	٦٦.٧	٢	-	-	-	-	٣٣.٣	١	طبيبة
		٥	٢	-	-	٥٠.٠	١	-	-	-	-	٥٠.٠	١	ممرضة
		٣	١	-	-	١٠٠.٠	١	-	-	-	-	-	-	سيده أعمال
		١٩.٠	٧١	-	-	٧٣.٢	٥٢	٢.٨	٢	١.٤	١	٢٣.٥	١٦	ربة منزل
		٩.٧	٣٦	-	-	٦١.١	٢٢	-	-	٢.٨	١	٣٦.١	١٣	أخرى
		١٠٠.٠	٣٧٣	٠.٣	١	٦٧.٣	٢٥١	١.٣	٥	٢.٤	٩	٢٨.٧	١٠٧	المجموع

(x) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٨) أن قيمة كا ٢ بلغت (١٦٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٩)، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات يؤكدن على ضرورة المشاركة، إذ لم يأخذ أزواجهن برأيهن بنسبة (٢٩.٨٪)، والإداريات بنسبة (٢٧.٩٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٣.٣٪)، والطبيبات بنسبة (٣٣.٣٪)، والمرضات بنسبة (٥٠.٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٢٢.٥٪). وكانت نسبة المعلمات بالنسبة للاستجابة تتركه يفعل ما يريد (٥.٣٪)، وللإداريات بنسبة (٠.٨٪)، ولربات البيوت بنسبة (١.٤٪)، في حين كانت نسبة الإداريات بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه هي (١.٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤.٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (٢.٨٪). بينما كانت نسبة من تحاول إقناعه من المعلمات (٦.٤٩٪)، والإداريات بنسبة (٦.٨٩٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٦.٢٥٪)، والطبيبات بنسبة (٦.٦٧٪)، والمرضات بنسبة (٥٠.٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٧.٣٢٪) وتمثل أعلى نسبة.

الملاحظ من المعطيات السابقة تركيز التأكيد على استجابة أن تحاول إقناعه مما يؤكد على طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة القائمة على الحوار وتبادل الآراء، واندثار العلاقة القائمة على التسلط والتفرد بالرأي من قبل الزوج، كما كان سائداً من قبل. وفي دراسة (نياز، ١٤١٥هـ، ١١٩) فإن "Wilkinig" يرى أن غياب الزوجة عن المنزل مدة طويلة أدى إلى اختلاف شكل السلطة بينها وبين الرجل في الأسرة مما، ترتب عليه تغير في علاقات الأسرة كلها، فاختلف شكل العلاقة بين الأم وأولادها والأب وأولاده، والأولاد مع بعضهم، كما اتسمت العلاقة الأسرية بالفردية المطلقة، وأصبح السائد في الأسرة اليوم أن كل فرد يشعر بالحرية الكاملة نحو مسؤولياته وواجباته، واختلفت الالتزامات الأدبية، والالتزامات الأسرية التي كانت معروفة لدى الأسرة في الماضي.

جدول رقم (٦٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافع المرأة للعمل

لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها^(*)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		لشغل وقت الفراغ		لتأمين مستقبلها		حتى تتفق على نفسها		لاكتساب الخبرة		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		دافع المرأة للعمل عدد سنوات عمل الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٤	٤١٩٩	٢٦٢	٥٦	٥٤	٣	١٤٣	٨	١٠٧	٦	١٢٥	٧	١٠٧	٦	١٤٣	٨	٢٥٠	١٤	٧١	٤	أقل من ٥ سنوات
		٢٢٢	٦٩	١٤	١	١١٦	٨	١٠١	٧	١١٦	٨	١٠١	٧	٢٤٦	١٧	٢٠٣	١٤	١٠١	٧	من ٥-١٠ سنوات
		٢٠١	٤٣	٢٣	١	٢٣٣	١٠	١٦٣	٧	٧٠	٣	٩٣	٤	١٦٣	٧	٢٠٩	٩	٤٧	٢	من ١٠-١٥ سنة
		١٥٩	٣٤	-	-	٢٩	١	٣٥	٨	١٧٦	٦	٢٠٦	٧	١١٨	٤	٢٠٦	٧	٢٩	١	من ١٥-٢٠ سنة
		٥٦	١٢	-	-	-	-	١٦٧	٢	٨٣	١	-	-	١٦٧	٢	١٦٧	٢	٤١٧	٥	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٢١٤	٢٣	٥	١٢٦	٢٧	١٤٠	٣٠	١١٧	٢٥	١١٢	٢٤	١٧٧	٢٨	٢١٥	٤٦	٨٩	١٩	المجموع

(*) من دون إجابة (٨٧)، مجموع العائلات في العينة (٣٠١).

من منطلق أنه كلما طال مدة عمل الزوجة كلما نضجت شخصيتها أكثر، وكلما اتسع عالمها المحيط، وزاد دخلها بازدياد سنوات العمل، فقد حاولنا التعرف على العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها للعمل، بسبب تعليمها وشعورها بوجوب الاستفادة من هذا التعليم لخدمة الوطن، حيث يتضح من الجدول رقم (٦٩) أن قيمة كا بلغت (٤١٩٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٤) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وباستعراض المعطيات المتعلقة بتوزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين بلغت نسبة الإجابة التي تؤكد أن الدافع لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، لمن عملت أقل من ٥ سنوات (١٠٧٪)، وأجابت من عملت من ١٥-٢٠ سنة بنسبة (٢٠٦٪)، وبلغ إجمالي نسبة دافع التعليم وخدمة الوطن (١١٢٪) من مجموع العينة.

ومن الطبيعي أن يكون من دوافع المرأة للعمل ارتفاع مستوى تعليمها، ومن ثم عملها في خدمة الوطن للإفادة من تعليمها، فليس من المنطقي أن تصل المرأة لمستوى تعليمي معين لتبقى في المنزل، ولو أنه أحياناً تحكم الظروف المرأة للبقاء في المنزل؛ وذلك للتفرغ للأبناء وتربيتهم، ثم الخروج للعمل خارج المنزل، إذا سمحت ظروفها بعد ذلك، خصوصاً إذا لم تكن هناك ظروف مساعدة للزوجة للاستمرار في عملها، كطول مدة إجازة الأمومة، وتوافر حضانات مناسبة لوضع الأطفال فيها، وأحياناً عدم مساعدة الزوج لها للاستمرار في عملها، بعد إنجابها لأول طفل، فتضطر للتخلي عن عملها وطموحها في سبيل المحافظة على بيتها واستقرار حياتها العائلية .

جدول رقم (٧٠)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها

للعمل لتأمين مستقبلها (x)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		لشغل وقت الفراغ		لتأمين مستقبلها		حتى تتفق على نفسها		لاكتساب الخبرة		لأنها تعلمت وينبغي أن تقيد		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لتحقيق ذاتها		لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		دافع المرأة للعمل عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠١	٤٦٣	٢٧١	٥٧	٨٨	٥	٣٥	٢	٥٣	٣	٧٠	٤	١٧٥	١٠	٣٢٨	١٣	١٤٠	٨	٢١١	١٢	أقل من ٥ سنوات
		٨٣٣	٧١	٨٥	٦	١١٣	٨	١١٣	٨	٩٩	٧	١٥٥	١١	١٨٣	١٣	١٩٧	١٤	٥٦	٤	من ٥-١٠ سنوات
		٢١٠	٤٤	٢٣	١	٦٨	٣	٢٧٣	١٢	٢٠٥	٩	٢٠٥	٩	٦٨	٣	١١٤	٥	٤٥	٢	من ١٠-١٥ سنة
		١٣٨	٢٩	٣٤	١	١٣٨	٤	١٣٨	٤	١٧٢	٥	١٠٣	٣	٣١٠	٩	٦٩	٢	٣٤	١	من ١٥-٢٠ سنة
		٤٣	٩	١١١	١	٢٢٢	٢	٢٢٢	٢	١١١	١	-	-	٢٢٢	٢	-	-	١١١	١	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٢١٠	٦٧	١٤	٩٠	١٩	٩٠	٢٩	١٣٤	٢٦	١٥٦٧	٢٣	١٩٠	٤٠	١٣٨	٢٩	٩٥	٢٠	المجموع

(x) من دون إجابة (٩١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العائلات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧٠) أن قيمة ك^٢ بلغت (٤٦٣) ، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وتشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن من عملت أقل من خمس سنوات بلغت نسبة تأكيدها أن الدافع للعمل كان لتأمين مستقبلها (٣٥٪)، في حين أكدت على ذلك من عملت من ٥-١٠ سنوات بنسبة (١١٣) ، في المقابل أكدت من بلغت مدة عملها من ١٥-٢٠ سنة على ذلك بنسبة (١٣٨٪) وأجابت من عملت من ٢٠ سنة فأكثر على ذلك بنسبة (٢٢٢٪)، وعليه بلغ مجموع من عملن بدافع تأمين مستقبلهن (٩٠٪) من إجمالي عينة البحث . وبالاطلاع على المعطيات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة هي العاملات من ٢٠ سنة فأكثر، وربما يرجع ذلك لارتفاع دخل العاملات بهذه الفئة، إذ إنه كلما طالت مدة العمل كلما ارتفع دخل الزوجة، مما يساعدها على الإسهام في دخل الأسرة، بالإضافة لادخار أو لاستثمار جزء من الراتب .

جدول رقم (٧١)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات ناتجة عن عمل الزوجة خاص بالأبناء

مستوى الدالة	قيمة ك ^٢	المجموع		لا		نعم		يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٤	٩٨	٢٧٩	٥٧	٥٠٩	٢٩	٤٩١	٢٨	أقل من ٥ سنوات
		٣١٩	٦٥	٣٥٤	٢٣	٦٤٦	٤٢	من ٥-١٠ سنوات
		١٩١	٣٩	٥١٣	٢٠	٤٨٧	١٩	من ١٠-١٥ سنة
		١٧٢	٣٥	٦٢٩	٢٢	٣٧١	١٣	من ١٥-٢٠ سنة
		٣٩	٨	٧٥٠	٦	٢٥٠	٢	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠	٢٠٤	٤٩٠	١٠٠	٥١٠	١٠٤	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٧١) أن قيمة ك^٢ بلغت (٨٩) ، مما يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٤) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين .

ويشير توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن نسبة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء في الفئة التي عملت أقل من خمس سنوات بلغت (٤٩ر١ ٪) ، في حين أجابت الفئة نفسها بعدم حدوث مشكلات بنسبة (٥٠ر٩ ٪) ، في حين ذكرت الفئة التي عملت من ٥-١٠ سنوات إلى أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء بلغت (٦٤ر٤ ٪) ، وهذه الفئة نفسها نفت حدوث مشكلات بنسبة (٣٥ر٤ ٪) . وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بلغت (٦٤ر٦ ٪) ، ونفت هذه الفئة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٣٥ر٤ ٪) . وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة (٤٨ر٧ ٪) ، ونفت حدوث هذه المشكلات بنسبة (٥١ر٣ ٪) . بينما ذكرت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥-٢٠ سنة أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء (٣٧ر١ ٪) ، وأجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٦٢ر٩ ٪) . وأكدت الفئة التي عملت من ٢٠ سنة فأكثر حدوث هذه المشكلات بنسبة (٢٥ر٠ ٪) ، بينما أجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٧٥ر٠ ٪) .

جدول رقم (٧٢)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات مالية ناتجة

عن عمل الزوجة خارج المنزل

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		لا		نعم		يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
.٥ غير دالة	١١ر٢	٢٣ر١	٥٥	٧٢ر٧	٤٠	٢٧ر٣	١٥	أقل من ٥ سنوات
		٢٧ر١	٤٥	٦٢ر٢	٢٨	٣٧ر٨	١٧	من ٥-١٠ سنوات
		١٩ر٩	٣٣	٦٩ر٧	٢٣	٣٠ر٣	١٠	من ١٠-١٥ سنة
		١٦ر٣	٢٧	٧٤ر١	٢٠	٢٥ر٩	٧	من ١٥-٢٠ سنة
		٣ر٦	٦	١٠٠٠	٦	-	-	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	١٦٦	٧٠٥	١١٧	٢٩ر٥	٤٩	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٧٢) أن قيمة كا (٢٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣) ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين حيث تشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين أن الفئة الأولى التي عملت أقل من خمس سنوات أيدت حدوث مشكلات مالية بسبب عمل الزوجة بنسبة (٢٧٣٪) ، ونفت نسبة (٧٢٧٪) حدوث هذه المشكلات . في حين ذكرت الفئة الثانية التي عملت من ٥-١٠ سنوات حدوث مشكلات مالية بنسبة (٣٧٨٪) ، ونفت نسبة (٦٢٢٪) حدوث هذه المشكلات . بينما الفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة ذكرت حدوث مثل هذه المشكلات بنسبة (٣٠٣٪) ، وأجابت نسبة (٦٩٧٪) بعدم حدوثها ، في المقابل أيدت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥-٢٠ سنة حدوث المشكلات المالية بنسبة (٢٥٩٪) ،، ولم تؤيد نسبة (٧٤١٪) حدوث هذه المشكلات . والفئة الأخيرة التي عملت من ٢٠ سنة فأكثر أجابت بعدم حدوث المشكلات المالية بنسبة (١٠٠٠٪) ، وقد بلغ إجمالي النسب للمؤيدين بحدوث المشكلات المالية بسبب عمل الزوجة خارج المنزل لجميع الفئات (٢٩٥٪) من إجمالي العينة ، في حين بلغ إجمالي نسبة غير المؤيدين لحدوث مثل هذه المشكلات (٧٠٥٪) من إجمالي مفردات العينة .

وخلافاً لهذه النتائج، فقد رأى بعض الباحثين أن معظم الخلافات والمشكلات الأسرية في الأسر التي تعمل فيها الزوجة سببها الأمور المالية (x)، ويشير " آدم" إلى أنه عند تحليل مضمون تصورات الزوجات والأزواج عن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في أداء دورها بوصفها زوجة اتضح أن أهمها نشوب المشكلات بينها وبين زوجها، وترجع هذه الخلافات إلى الأمور المادية (آدم، ١٩٨٢م، ٢٢٨) ومن النتائج التي توصلت إليها " محرم" أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة أصبح أحد أسباب النزاع بين الزوجين في بعض الأسر (محرم، ١٩٧٣م، ٤٦٥).

ومن منطلق أن عمل المرأة ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين حيث توصلت إحدى الدراسات لبعض العاملات المؤهلات تعليماً عالياً أن (٨٠.٣٪) من العاملات ذكرن أن العمل قد ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين، إذ أدى إلى سيادة نمط جديد من العلاقة بين الزوجين يتصف بالزمالة والمشاركة (محرم، ١٩٧٣م، ٣٨٤ - ٣٩١).

جدول رقم (٧٣)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة

وحرص الزوج على استشارة الزوجة (x)

مستوى الدالة	قيمة ك ^١	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		باستمرار		استشارة الزوج لزوجته عدد سنوات عمل الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
غير دالة	١١٢	٢٦٢	٧٩	٣٨	٣	١٠١	٨	٤٩٤	٣٩	٣٦٧	٢٩	أقل من ٥ سنوات
		٣٤٩	١٠٥	٣٨	٤	١٠٥	١١	٤٤٨	٤٧	٤١٠	٤٣	من ٥-١٠ سنوات
		١٤٣	٥٨	-	-	٢١١	٧	٤٨٣	٢٨	٣٩٧	٢٣	من ١٠-١٥ سنة
		١٤٣	٤٣	-	-	٧٠	٣	٤٨٨	٢١	٤٤٢	١٩	من ١٥-٢٠ سنة
		٥٣	١٦	-	-	-	-	٣١٣	٥	٦٨٨	١١	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٣٠١	٢٣	٧	٩٦	٢٩	٤٦٥	١٤٠	٤١٥	١٢٥	المجموع

(x) ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧٣) أن قيمة كاً بلغت (١١ر٢) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير البيانات إلى أن الزوج يحرص على استشارة زوجته باستمرار في الفئة الأولى من العوامل التي تقع بين سنة إلى أقل من خمس سنوات بنسبة (٣٦٧٪)، وبالنسبة للفئة الثانية التي يصل سنوات عملها من ٥-١٠ سنة فإن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار. في حين أجابت نسبة (٣٩٧٪) في الفئة الثالثة التي عملت نحو ١٠-١٥ سنة، أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وذكرت نسبة (٤٤٢٪) في الفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥-٢٠ سنة أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وبالنسبة للفئة الأخيرة التي عملت نحو ٢٠ سنة فأكثر، فقد ذكرت نسبة (٦٨٨٪) أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار .

وبالاطلاع على البيانات السابقة يتضح أن نسبة حرص الزوج على استشارة الزوجة باستمرار تزداد بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل، كنضج الزوجة، وكبر سنها، وزيادة دخلها من العمل، وكل هذه العوامل مرتبطة بزيادة عدد سنوات عمل الزوجة .

جدول رقم (٧٤)

(*) يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج برأي الزوجة

مستوى الدالة	قيمة ك ^أ	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		باستمرار		استشارة الزوج برأي زوجته عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٫٨ غير دالة	٦٫٦	٢٦٫٢	٧٩	٢٫٥	٢	٧٫٦	٦	٥٨٫٢	٤٦	٣١٫٦	٢٥	أقل من ٥ سنوات
		٣٤٫٩	١٠٥	١٫٩	٢	١١٫٤	١٢	٥٠٫٥	٥٣	٣٦٫٢	٣٨	من ٥-١٠ سنوات
		١٩٫٣	٥٨	-	-	٦٫٩	٤	٥٥٫٢	٣٢	٣٧٫٩	٢٢	من ١٠-١٥ سنة
		١٤٫٣	٤٣	-	-	٩٫٣	٤	٤٨٫٨	٢١	٤١٫٩	١٨	من ١٥-٢٠ سنة
		٥٫٣	١٦	-	-	٦٫٣	١	٤٣٫٨	٧	٥٠٫٠	٨	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٫٠	٣٠١	١٫٣	٤	٩٫٠	٢٧	٥٢٫٨	١٥٩	٣٦٫٩	١١١	المجموع

(*) من دون إجابة (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٤) أن قيمة ك^أ بلغت (٦٫٦٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٨)، مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالنظر إلى توزيع بيانات العينة بالنظر إلى هذين المتغيرين نجد أن نسبة (٣١٫٦٪)، من الفئة الأولى من الزوجات العاملات، التي عملت ما بين سنة إلى أقل من خمس سنوات أجبن بأن الأزواج يأخذون برأيهن. أما بالنسبة للفئة الثانية من الزوجات العاملات اللاتي عملن ما بين ٥-١٠ سنوات فتجد أنه قد ذكرت نسبة (٣٦٫٢٪) أن الزوج يأخذ برأيها. وقد ذكرت نسبة (٣٧٫٩٪) من الفئة الثالثة التي عملت ما بين ١٠-١٥ سنة أن الزوج يأخذ برأيها. وبالنسبة للفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥-٢٠ سنة، فقد ذكرت نسبة (٤١٫٩٪) أن الزوج يأخذ عادة برأيها. بينما ذكرت نسبة (٥٠٫٠٪) من الفئة الأخيرة التي عملت قرابة ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يأخذ عادة برأيها.

وبالاطلاع على النسبة السابقة نلاحظ أن الزوج يأخذ برأي الزوجة في كل الفئات من الزوجات العاملات، وأن هذه النسبة ترتفع بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، مما يؤكد الملاحظات التي سبق أن ذكرناها.

جدول رقم (٧٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

عند زواج أحد الأبناء أو البنات

النسبة (%)	التكرار	الاستجابات
٨١٫٣	٣١٣	- نعم
٦٫٨	٢٦	- أحياناً
١٫٣	٥	- نادراً
٠٫٣	١	- لا
١٫٣	٥	- أخرى
٩٫١	٣٥	- من دون إجابة
١٠٠٪	٣٨٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٧٥) أن نسبة (٨١٫٣٪) أفادت بالإيجاب، في حين ذكرت نسبة (٦٫٨٪) بأحياناً، بينما أشارت نسبة (١٫٣٪) بأنه نادراً ما يستشيرها في ذلك، وأجابت نسبة (٠٫٣٪) بأنه لا يستشيرها على الإطلاق .

ويلاحظ أن أعلى نسبة تشير إلى استشارة الزوج لزوجته، الأمر الذي يشير إلى تغير في طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ أصبحت الحياة بينهما قائمة على التشاور وأخذ رأي الابن أو الابنة عند زواجهما، وإعطائهما الفرصة للاختيار .

جدول رقم (٧٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج

لزوجته عند زواج أحد الأبناء (×)

مستوى الدالة	قيمة كأ ^٢	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		نعم		استشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٦ غير دالة	١٢٧	٢٧٧٢	٧٣	٤١	٣	-	-	١٤	١	٩٦	٧	٨٤٩	٦٢	أقل من ٥ سنوات
		٣٢٨	٨٨	١١	١	١١	١	٣٤	٣	٥٧	٥	٨٨٦	٧٨	من ٥-١٠ سنوات
		١٩٤	٥٢	١٩	١	-	-	-	-	٩٦	٥	٨٨٥	٤٦	من ١٠-١٥ سنة
		١٤٦	٣٩	-	-	-	-	-	-	١٢٨	٥	٨٧٢	٢٤	من ١٥-٢٠ سنة
		٦٠	١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠	١٦	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٢٦٨	١٩	٥	٤	١	١٥	٤	٨٢	٢٢	٨٨١	٢٢٦	المجموع

(×) من دون إجابة (٣٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧٦) أن قيمة كأ بلغت (١٢٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٦) الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويشير توزيع استجابات العينة إلى أن نسبة (٨٤٩٪) من الفئة التي عملت من سنة إلى أقل من خمس سنوات أن زوجها يستشيرها في مقابل (٨٨٦٪) من الفئة التي عملت من ٥-١٠ سنوات، في مقابل (٨٨٥٪) من الفئة التي عملت من ١٠-١٥ سنوات، في حين أن الفئة التي عملت من ١٥-٢٠ سنة أكدت ذلك بنسبة (٨٧٢٪)، وأكدت الفئة التي عملت نحو ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يستشيرها عند زواج أحد الأبناء بنسبة (١٠٠٪).

كذلك حاولنا التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية كالدرجة، أو المستوى الوظيفي للزوجة، إذ إنه كلما كانت الزوجة حسب بعض الافتراضيات النظرية في مستوى وظيفي عالٍ، كلما شاركت في إصدار القرارات الوظيفية بفاعلية أكبر، مما قد يؤدي إلى تعودها على ذلك، ومن ثم اتساع ميلها لإصدار القرارات في إطار الحياة الأسرية، حيث تصبح المشاركة في إصدار القرارات الأسرية جزءاً من ثقافتها وشخصيتها .

جدول رقم (٧٧)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقف الزوجة العاملة

إذا لم يأخذ زوجها برأيها^(*)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		تحاول إقناعه		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تتركه يفعل ما يريد		تصر على ضرورة المشاركة		موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها مستوى وظيفة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
.٠١	١٢٧	١١٧	٣٤	٢٧٩	١	٥٨٨	٢٠	-	-	-	-	٣٨٢	١٣	إدارة عليا
		٧١٤	٢٠٧	-	-	٦٧١	١٣٩	١٠	٢	٣٤	٧	٢٨٥	٥٩	إدارة وسطى
		١٦٩	٤٩	-	-	٦٣٢	٣١	٢٠	١	-	-	٢٤٧	١٧	إدارة دنيا
		١٠٠٠	٢٩٠	٢	١	٥٦٥	١٩٠	١٠	٣	٢٤	٧	٣٧	٨٩	المجموع

(*) من دون إجابة (١١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٧) أن قيمة كاً بلغت (١٢٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وأشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الموظفات في الفئة

الأولى تصرَّرنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٢٨٢٪)، والموظفات في الفئة الثانية، تصرَّرنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٢٨٥٪)، أما الموظفات في الفئة الثالثة بنسبة (٣٤٧٪)، أو بالنسبة للاستجابة الثانية، تتركه يفعل ما يريد، فالفئة الأولى لم تستجب لهذه الاستجابة، والفئة الثانية استجابت بنسبة (٣٤٪)، أما الفئة الثالثة فلم تستجب أيضاً لهذه الاستجابة، أما بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه فكانت نسبة (١٠٪) للموظفات بالفئة الثانية، ونسبة (٢٠٪) للموظفات بالفئة الثالثة، وكانت نسبة محاولة إقناعه بالنسبة للفئة الأولى (٥٨٨٪)، و(٦٧١٪) للفئة الثانية من الموظفات، و(٦٣٣٪) بالنسبة للفئة الثالثة من الموظفات. وبالاطلاع على المعطيات السابقة، يتضح أن أعلى نسبة في الإصرار ضرورة المشاركة، كانت من قِبَل الموظفات في المستويات الإدارية العليا، وربما يرجع هذا إلى تعود الزوجة على اتخاذ القرارات في العمل، مما أثر على شخصيتها وتعاملها مع من حولها، حتى في نطاق الحياة الأسرية.

جدول رقم (٧٨)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفية الزوجة وامتخاذ القرار بعدد الأبناء^(*)

مستوى الدالة	قيمة ك ^٢	المجموع		حسب الظروف		الاثنين معاً		الزوجة		الزوج		متخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله مستوى وظيفية الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠.٧	٣.٦	١١٨	٣٤	-	-	٧٩٤	٢٧	٨٨	٣	١١٨	٤	إدارة عليا
غير دالة		٧١٤	٢٠٥	٢٩	٦	٨١٠	١٦٦	٨٣	١٧	٧٨	١٦	إدارة وسطى
		١٦٧	٤٨	-	-	٨٧٥	٤٢	٦٣	٣	٦٣	٣	إدارة دنيا
		١٠٠٠	٢٨٧	٢١	٦	٨١٩	٢٣٥	٨٠	٢٣	٨٠	٢٣	المجموع

(*) من دون إجابة (١٤)، ربة منزل (٨٤)، عدد العائلات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧٨) أن قيمة كاً بلغت (٢٦) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٧) ، وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وقد أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله من قبل الأزواج في فئة الموظفين بالمستويات الإدارية العليا بلغت (١١٨٪) ، وفي فئة الموظفين بالمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٧٨٪) ، وفي الفئة الثالثة من الموظفين في المستويات الإدارية الدنيا كان اتخاذ القرار من قبل الأزواج بنسبة (٦٣٪) ، في حين كان اتخاذ القرار من قبل الزوجة في المستويات الإدارية العليا بنسبة (٨٨٪) بينما في المستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٨٣٪) ، وفي المستويات الإدارية الدنيا بنسبة (٦٣٪) في حين كان اتخاذ هذا القرار من قبل الاثنين معاً في المستويات الإدارية العليا (٧٩٤٪) ، والمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٨١٠٪) ، بينما الإدارة الدنيا بنسبة (٨٧٥٪) .

الملاحظ من النسب السابقة أن أعلى النسب تتركز في اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين معاً مما يشير إلى بعض التغيرات على العلاقات بين الزوجين بشكل عام ، بغض النظر عن المستوى الوظيفي للزوجة ، وقد لا يعني ذلك أن هذا التغيير يشمل كافة أسر الزوجات العاملات ، فتأثير عمل المرأة يختلف من مجتمع لآخر ، ومن منطقة لأخرى في المجتمع نفسه ، كذلك قد يختلف التأثير باختلاف مدى حجم إسهامها المرأة في دخل الأسرة ، فبقدر إسهامها في أمور الأسرة المادية ، لا بد وأن تسهم في قضايا الأسرة الأخرى ، وأمورها المختلفة ، هذا التغيير الذي طرأ على دور المرأة عزز من مكانتها ، وتقديرها الاجتماعي من قبل المجتمع بشكل عام ، وعلى هذا الأساس نشأت علاقات جديدة بين الزوجين قائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف ، وأصبحت القرارات ، وقضايا الزوجين والأسرة في غالبية أسر العاملات لا تتخذ إلا بعد تداول ونقاش بينهما (الحسون ، ١٤١٤ ، ٧١-٧٢) .

وتشير " آل الشيخ " في نتائج دراستها إلى ارتباط موجب بين الطموح وصراع

رعاية الأولاد، إذ تشير النتائج إلى أن السيدات صاحبات الطموح المرتفع لديهن صراع العلاقة بالزوج أعلى منه لدى السيدات منخفضات الطموح (آل الشيخ، ١٩٩٠م، ١٥٠-١٥١). وتتفق " آدم " مع هذه النتيجة من حيث الصراع عموماً، إذ إن انخفاض مستوى التعليم مع المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة قد يشعرها بالمرارة التي تولد لديها الصراع، وأن هذه العلاقة تبدو عكسية بين مؤهل الزوجة وجميع مكونات الصراع، وعلى الرغم من أن للمؤهل التعليمي فاعلية على الصراع بمكوناته، فإنه عند المرأة لا يقترن التغيير في المؤهل التعليمي لديها بطموحها (آدم، ١٩٨٠م).

ومن منطلق أن استقلال الزوجة المادي منحها القوة والقدرة على رفض ما يجرحها ويسيء لمشاعرها وإنسانيتها، توجهنا للمبحوثات بالسؤال عن موقفهن إذا تزوج أزواجهن بأخريات حيث كانت الإجابات كما في الجدول رقم (٨١) على النحو الآتي: أوافق عن رضا بنسبة (١٦٪)، أرفض بالأمر الواقع بنسبة (٣٩٢٪)، أستعين بالأقارب بنسبة (٥٥٪)، في حين كانت نسبة أطلب الطلاق (٤١٠٪) .

جدول رقم (٧٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى

النسبة (%)	التكرار	الاستجابات
١٦	٦	- أوافق عن رضا
٣٩٢	١٥١	- أرفض بالأمر الواقع
٥٥	٢١	- أستعين بالأقارب
٤١٠	١٥٨	- أطلب الطلاق
١٢٥	٤٨	- أخرى
١٠٠٪	٣٨٥	المجموع

جدول رقم (٨٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى

جدول رقم (٦٨) (*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		أطلب الطلاق		أستعين بالأقارب		ارضى بالأمر الواقع		أوافق عن رضاء		موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠٥ دالة	٢٨٠	٢٨٩	١١١	١١٧	١٣	٥٥٩	٦٢	٥٩	٦	٢٦١	٢٩	٩	١	من ٠-٠ طفلين
		٤٠٦	١٥٦	١٤١	٢٢	٣٨٥	٦٠	٥١	٨	٤١٠	٦٤	١٣	٢	من ٣-٤ أطفال
		٢٢٤	٨٦	١١٦	١٠	٣٧٢	٣٢	٧٠	٦	٤١٩	٣٦	٢٣	٢	من ٥-٦ أطفال
		٨١	٣١	٩٧	٣	١٢٩	٤	٣٢	١	٧١٠	٢٢	٣٢	١	من ٧ أطفال فما فوق
		١٠٠٠	٣٨٤	١٢٥	٤٨	٤١١	١٥٨	٥٥	٢١	٣٩٣	١٥١	١٦	٦	المجموع

(*) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٠) أن قيمة كا^٢ (بلغت ٢٨٠) ، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٥) وهو ما يعني وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٨١)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة

وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (*)

مستوى الدالة	قيمة كا ^٢	المجموع		أخرى		أطلب الطلاق		أستعين بالأقارب		ارضى بالأمر الواقع		أوافق عن رضاء		موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى مستوى وظيفة الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
		١١٨	٣٤	٢٠٦	٧	٣٨٢	١٣	٥٩	٢	٣٢٤	١١	٢٩	١	إدارة عليا
		٧١٣	٢٠٦	١٣٦	٢٨	٤٧٦	٩٨	٣٩	٩	٣٣٥	٦٩	١٥	٣	إدارة وسطى
		١٧٠	٤٩	٢٠	١	٤٠٨	٢٠	١٠٢	٥	٤٢٩	٢١	٤١	٢	إدارة دنيا
		١٠٠٠	٢٨٩	١٢٥	٣٦	٤٥٣	١٣١	٥٢	١٥	٣٤٩	١٠١	٢٠١	٦	المجموع

(*) من دون إجابة (١٢) ، ربة منزل (٨٤) ، عدد العائلات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨١) أن قيمة كا ٢ بلغت (١٢٧) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة من توافق عن رضا في المستويات الوظيفية العليا بلغت (٢٩ ٪) ، وفي المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (١٥ ٪) ، بينما في المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (٤١ ٪) . في حين كانت نسبة أَرْضَى بالأمر الواقع في المستويات الوظيفية العليا (٣٢ ٪) ، بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٣٣ ٪) ، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (٤٢ ٪) . بالمقابل كانت نسبة أُستعين بالأقارب في المستويات الوظيفية العليا (٥٩ ٪) . بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٣٩ ٪) ، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت النسبة (١٠ ٪) ، وبالنسبة لطالبات الطلاق كانت النسبة في فئة الموظفات بالمستويات الإدارية العليا (٣٨ ٪) ، وفي فئة المستويات الوظيفية الوسطى (٤٧ ٪) ، بينما في المستويات الإدارية الدنيا كانت النسبة (٤٠ ٪) . والواقع أن أغلبية المبحوثات لا يؤيدن طلب الطلاق من أجل الحفاظ على كيان الأسرة ومراعاة لمشاعر الأبناء، ولكنهن اتفقن على رفض الزوج زواجاً وشريك حياة، لو تزوج بأخرى، مما يدل على قوة شخصية الزوجة، وشعورها بأنها تستطيع أن تواجه الحياة بمفردها، لو اضطرت إلى ذلك، وربما كان للعمل دور في استقلالية الزوجة، وإكسابها الجرأة والقوة لأن ترفض هذا الوضع، وربما كان ذلك يرجع إلى خلفية الزوجة ووعيها بحقوقها، أو قد يكون لمكانة الزوجة العائلية (الاقتصادية والاجتماعية) أو ربما قد تكون كل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى تعليمها وثقافتها وإحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها .

خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى التحليلات التي عرضناها خلال هذا الفصل للمتغيرات المحددة

لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، برزت مجموعة من الحقائق التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن لسن الزوجة دوراً في زيادة مكانتها في الأسرة، إذ اتضح أنه بزيادة سن الزوجة يحرص الزوج على أخذ موافقتها عند اتخاذ قرارات مهمة بالأسرة كعدد الأبناء، أو في حالة شراء سلعة معينة .

٢- إن هناك تأثيراً متغيراً عدد الأطفال على مشاركة الزوجة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى وارتباط ذلك بعدد أطفالها، إذ اتضح أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما رضيت الزوجة بالأمر الواقع، في المقابل فإن متغير عدد الأطفال لا يؤثر على صاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين، أو قبل الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى تكون المبادرة فيها الزوجة .

٣- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الزواج وتأثيره على الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه، اتضح أن مساعدة الزوج من أهم الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، يليها وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة، فالتعليم المناسب، يليه حاجة الأسرة لدخل الزوجة، فتقدير المجتمع لعمل المرأة .

٤- وجود تأثير لمتغير مستوى تعليم الزوجة، ومستوى تعليم الزوج، على موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل . وعدم تأثير المستوى التعليمي للزوجة على اتخاذ قرارات أسرية، كتعليم الأبناء، وتربيتهم، وتسميتهم، واختيار شريك الحياة للأبناء، وتنظيم النسل.

٥- إن دوافع المرأة للعمل متقاربة، سواء أكانت بين العاملات أو غير العاملات، مثل تحسين المستوى المعيشي للأسرة، وتحقيق الذات .

٦- إن المشكلات بين الزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج والزوجة العاملة.

٧- إن متغير قطاع عمل الزوجة ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، في المقابل فقد اتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل .

٨- إن للتغيرات الاجتماعية دوراً بارزاً في تغيير مفاهيم مجتمعية معينة، كعلاقة الزوجين ببعضهما، وكنغيير النظرة للمرأة ومكانتها الاجتماعية .